الأمم المتحدة

A/57/PV.47

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٧**
الاثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين أنه، إثر المشاورات المتعلقة بالبند ٣٩ من جدول الأعمال المعني بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومع مراعاة مقرر الجمعية العامة ٤١٠/٥٦ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، مقترح على الجمعية العامة أن تقرر إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية، إذ تأخذ المقرر ٤١٠/٥٦ بالاعتبار، تود إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥١١/٥٧).

البندان ٢١ (د) و ٣٧

المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

مشروع القرار (A/57/L.13/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة في البند الفرعي (د) من البند ٢١ من جدول الأعمال ''المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها''؛ والبند ٣٧ من جدول الأعمال ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين''، ومشروع القرار A/57/L.13/Rev.1 المعنون ''حلقة النقاش المفتوحة للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان: بعد انقضاء عام''.

إن فكرة تنظيم حلقة نقاش بشأن أفغانستان كحوار تفاعلي مع الدول الأعضاء المعنية تلقت تأييدا مطلقا من بلدان معنية كثيرة، بمن فيها أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المجاورة ودول عديدة مؤثرة، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكندا والمملكة العربية السعودية ومصر، وهذا قليل من كثير.

وحلقة النقاش هذه تتصل اتصالا وثيقا أيضا بجهودي بصفتي رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة لإنعاش اجتماعاتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-68433 (A)

وكانت هذه هي أسباب قراري بأن أربط بين هذه الحلقة، المقرر عقدها يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والجلسة العامة هذا العام بشأن أفغانستان، المقرر عقدها في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وأنا أعتقد اعتقادا قويا بأن مناقشة الحلقة يمكن أن تثري الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الأولى لمؤتمر بون، ويمكن أن تؤدي بالأمم المتحدة إلى نتائج محددة فيما يتعلق بإعادة البناء بعد انتهاء الصراع في أفغانستان، وبذلك، تطرح توصيات جديدة بالنسبة إلى أنشطة الأمم المتحدة مستقبلا في هذا المجال.

ولتحقيق هذه الأهداف، أطلب منكم أن تكونوا مستعدين لتلك المناقشة. وأتصور أن مما له أهمية كبرى أن نبذل محاولاتنا للتوصل إلى الدروس التي تعلمتها الأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي أن تتيح لنا الحلقة أيضا فرصة للتعرف على نتائج القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ولمعرفة ما إذا كانت هذه القرارات نفذت تنفيذا ملائما. فما هي النتائج التي ساعدتنا تلك القرارات على تحقيقها؟ وهل ينبغي لنا أن نعدل أنشطتنا الإنسانية ومساعدتنا الاقتصادية في أفغانستان؟ وما الذي لا بد من القيام به لكي نحقق أهداف الأمم المتحدة في أفغانستان بشكل أسرع وأكثر فعالية؟ إنني آمل حقا أن نتمكن من الوفاء بهذه المعايير.

والآن، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شين (وكيل الأمين العام، إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): بمقتضى الفقرة (١) من منطوق مشروع القرار A/57/L.13/Rev.1 تقرر الجمعية العامة أن تعقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حلقة نقاش مفتوحة بشأن أفغانستان في جلستين متتابعتين، الأولى من الساعة ٩/٠٠ حتى الساعة ١١/٠٠، والأخرى من الساعة ١١/٠٠ حتى الساعة ١٣/٠٠.

وإذا ما اعتمدت الجمعية مشروع القرار هذا، لن تكون هناك نفقات إضافية مطلوبة، لأن الحلقة المفتوحة باب العضوية ستعقد في تاريخ ووقت لا تكون فيهما الجلسات العامة معقودة. ولذلك، ستغطى نفقات خدمة الاجتماعات ذات الصلة من الموارد الشاملة المخصصة لاجتماعات الجلسات العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.13/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.13/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨/٥٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٢١ والبند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): في البداية، دعوني أثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإتمامها ٤٥ عاما باعتبارها منظمة دولية متعددة التخصصات فريدة من نوعها، تعمل على الوفاء بولايتها بما يرضي كل العناصر الفاعلة بها. والوكالة هيئة مهنية فريدة من نوعها في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، ولها القدرة على توفير الحلول لمختلف المسائل التي تعنينا جميعا. والوكالة لم تتردد في إضافة أبعاد جديدة إلى أنشطتها،بينما احتفظت، في الوقت نفسه، بتوازن دقيق بين كل أنشطتها وفقا لولايتها.

لقد اختتم مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أعماله مؤخرا في جوهانسبرغ. والتهديد الذي يتعرض له مناخنا العالمي بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر

ظهورا مما كان عليه في الماضي. ومع الدور الهام الذي تقوم به تكنولوجيات الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة الأخرى، وبالنظر إلى حجم هذه المشكلة، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن القوى النووية خيار لا غنى عنه في الوضع الحالي لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتقدمة ويمكن أن تفي بالتطلعات الإنمائية لقطاع كبير من سكان العالم، بينما تتفق، في الوقت نفسه، مع معايير الاستدامة. ومما يدعو للسخرية أن القوى النووية، بالرغم من إمكانية طاقتها الهائلة، بقدرتها على الوفاء باحتياجات الطاقة المستدامة في جميع أنحاء العالم، دون أي تأثير بيئي حقيقي أو كبير، فإن المفاهيم الخطأ التي لا أساس لها بشأن الطاقة النووية لا تزال مسيطرة وتقف حجر عثرة في سبيل التنمية المستدامة.

ويجد المرء في المرحلة الحالية، أن القوى النووية تشهد ركودا، ونهضة ونموا، في وقت واحد في أجزاء مختلفة من العالم. وخلال التسعينيات، زاد إجمالي الكهرباء المولدة باستخدام الطاقة النووية في آسيا بنسبة ٦٣ في المائة، وزاد توفير الطاقة النووية في العالم من ٧٣ في المائة إلى أكثر من ٨٢ في المائة، أي ما يساوي إضافة ٣٣ جيغاوات من قدرة التوليد الجديدة.

وهناك نشاط متزايد لإطالة أعمار محطات القوى النووية القائمة. وهذه الممارسة تعادل بناء مفاعلات جديدة في تلك البلدان. ومع ذلك، فإن الرؤية المتكاملة للتكنولوجيا والأمان والضمانات والمخططات الجديدة الآخذة في الظهور فيما يخص الإرهاب النووي رؤية ضرورية للتوصل إلى الإجابات الكلية التي يمكنها أن تقضي على الحواجز التي تعترض التنمية الواسعة النطاق للقوى النووية بأسلوب مستدام.

وإذ تعترف الهند، بدور القوى النووية الهام في الوفاء باحتياجات الطاقة الطويلة الأجل، فإنها تولي أولوية كبرى لتنمية القوى النووية القائمة على الاعتماد على الذات في البلاد. وهذا يمكننا من الحصول على قدرة أصلية قوية في كل جوانب دائرة الوقود النووي. وفي الوقت الحاضر، يسير بناء ثمانية مفاعلات أخرى في مجراه – وهذا أكبر عدد من المفاعلات التي تبنى في الوقت الحاضر في بلدي. وهذه الوحدات تتضمن ستة من مفاعلات الماء الثقيل المضغوط ذات تصميم أصلي، ووحدتين تبلغ قوة كل منهما ١ ٠٠٠ ميغاوات يجري إنشاؤهما بالتعاون مع الاتحاد الروسي. ويسير البناء في كل المشروعات في مجراه في وقت أسرع من الوقت المقرر لكل منها.

لقد سجلت مفاعلاتنا العاملة لتوليد القوى النووية البالغ عددها ١٤ مفاعلا معا زيادة رائعة في المتوسط السنوي لمعامل قدرتها التشغيلية بنسبة ٨٥ في المائة خلال العام الماضي، وحافظنا في نفس الوقت على معدل قياس ممتاز للأمان. وتماشيا مع التزامنا بالمحافظة على البيئة، حصلت معظم محطاتنا العاملة لتوليد القوى أيضا على شهادة الإيزو ١٤٠٠١ في نظام إدارة البيئة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس الآنسة كلارك (بربادوس).

وبحلول عام ٢٠٠٨ سنصل إلى تحقيق قدرة نووية مقدارها ٦٨٠ ٦ ميغاواط، ونعتزم بلوغ ١٠ ٠٠٠ ميغاواط، بحلول عام ٢٠١٢ و ٢٠ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠. وبغية تحقيق ذلك الهدف، وفي ضوء الصورة البيانية للموارد النووية المتاحة لدينا، قمنا أيضا بعمل كبير في تصميم وتطوير مفاعل نمطي سريع التبريد يستخدم وقود من البلوتونيوم واليورانيوم والأوكسيدين بطاقة قدرها ٥٠٠ ميغاواط في مدينة كالباكام. وفي حين أن الأنشطة التمهيدية المتعلقة ببناء ذلك المفاعل جارية الآن، فإننا سنشرع عما قريب في تنفيذ المشروع الرئيسي.

ويجري حاليا دعم توسيع نطاق برنامجنا الخاص بالقوى النووية بشكل مناسب من خلال افتتاح منجمين جديدين لليورانيوم في ولاية جارخاند في الهند. واضطلعنا أيضا بأنشطة تمهيدية للمشروع الخاص ببدء تعدين اليورانيوم في ثلاثة مواقع أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذنا خطوات هامة، بما في ذلك تخفيض الاستهلاك النوعي للطاقة الكهربائية في إنتاج الماء الثقيل وضغط الجدول الزمني لتنفيذ الإنشاءات، من أجل زيادة القدرة التنافسية للقوى النووية. والواقع أن سجل الإنجازات في الهند فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على الصادرات والوفاء بالتزاماتها الدولية كان مثاليا إلى الحد الذي جعل الهند توصف بأنها مناصر تقليدي لعدم الانتشار.

ولئن كان البرنامج الهندي قد صُمم على نحو يجعله يلبي احتياجات الهند طويلة الأجل من الطاقة، فإن الإدراك الذي تحقق مؤخرا لتأثير انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون على المناخ العالمي جعل من الضروري إجراء تطوير سريع وواسع النطاق في مجال إنتاج القوى النووية في الهند. وقد يؤدي جلب أحدث التقنيات الأجنبية، التي لها سوق كبيرة في الهند، إلى قطاع توليد القوى النووية إلى المزيد من المساعدة لتلك العملية. ومع ذلك، فإن جهودنا الرامية إلى تعجيل تطوير قطاع القوى النووية كوسيلة مستدامة لإنتاج الطاقة النظيفة اللازمة لتلبية التطلعات الإنمائية لسُدس البشر تواجه السياسات التقييدية التي تطبقها بلدان معينة على صادراتها. ومما هو معروف للجميع أن برنامج الهند النووي فريد من نوعه بفضل قدراته المحلية والشاملة، وبالتالي فإنه ليس هناك ما يبرر القلق من انتشار الواردات الخارجية في الهند. ومن شأن إخضاع استخدام أحدث التقنيات الأجنبية في تطوير قطاع القوى النووية في الهند لشواغل غير ذات صلة ولا يوجد لها أي أساس أن يؤدي فقط إلى زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري، الأمر الذي يضر بالبيئة العالمية.

وقد أولى برنامجنا الخاص بالطاقة الذرية أولوية قصوى إلى عنصر الأمان في كل أنشطته، وساير احتياجاتنا من الطاقة التي اقترنت بالتوسع في برنامج القوى النووية واستخدام التكنولوجيات النووية لأغراض البحث والصحة والزراعة والصناعة. واكتسبنا خبرة مجموعها يقرب من ٢٠٠ سنة تشغيل للمفاعلات، فضلا عن سجل إنجاز جيد في المحافظة على أمان العاملين المشغلين للمفاعلات، والجماهير والبيئة. ولا حاجة إلى القول بأن الأمان لا يمكن فصله عن التكنولوجيا. ومع ذلك فإنه من المؤسف أننا ما زلنا نُحرم في الواقع العملي من التكنولوجيات حتى بالنسبة للنظم الهامة للأمان.

ويعتبر المشروع الدولي للوكالة المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي المبتكرة تدبيرا مناسبا للغاية وحُسن التوقيت ومن شأنه أن يساعد في التغلب على الحواجز التي تعوق نمو القوى النووية لأغراض التنمية المستدامة العالمية. إننا مقتنعون بأن تلك الحلول التكنولوجية هي قضية الساعة، وأنها تتيح بدائل متفوقة وشاملة وفعالة من حيث التكلفة للنهج القطاعي الحالي في التعامل بشكل منفصل مع التكنولوجيا والأمان والضمانات. وقمنا بدور نشط في ذلك البرنامج الذي تنفذه الوكالة من خلال موارد من خارج الميزانية، كما أننا نقدم خبراء لتقديم خدمات مجانية. ونرى أنه قد آن الأوان لكي تستوعب الوكالة هذا البرنامج في ميزانيتها العادية.

ومما يسعدنا أن الوكالة استجابت على الفور للحاجة إلى توفير الأمن النووي في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية وذلك من خلال جملة أمور من ضمنها إنشاء فريق استشاري معني بالأمن النووي. ولا بد لنا من أن نقضي على أي احتمال لأن يستغل الإرهابيون إمكانيات استخدام مواد نووية ومصادر إشعاعية، خصوصا لغرض الابتزاز. وعلى الرغم من أن المسؤولية

الرئيسية عن توفير الأمن والأمان للمواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية والمنشآت النووية تقع وينبغي أن تقع على عاتق الدول نفسها، فإن الأنشطة الإضافية التي تضطلع بها الوكالة في هذا الخصوص يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة في الحماية من الإرهاب النووي. وهي إذ تفعل ذلك، يتعين علينا أن نتأكد من أنها لا تضاعف الإحساس بالخوف أكثر من اللازم الموجود في جهات كثيرة – بالنسبة لأمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

لقد انضمت الهند إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي تعزز التزامها بالصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بشكل عام والإرهاب النووي بشكل خاص. ولأكثر من أربعة عقود مضت، ما فتئت الهند تتخذ تدابير صارمة من أجل توفير الحماية المادية للمواد النووية خلال استخدامها وتخزينها ونقلها. ولدينا فريق من الخبراء متعددي الاختصاصات على أعلى المستويات لضمان تنفيذ التدابير الملائمة في هذا الصدد. ويجري تطوير تلك التدابير بشكل ملائم من خلال استخدام الفتوحات التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدينا دائرة استشارية للحماية المادية الداخلية. ولدينا أيضا برنامج مصمم خصيصا لتنمية الموارد البشرية لتدريب العاملين من شتى المستويات لذلك الغرض.

وأصبحت مصادر المواد النووية أو الإشعاعية المهملة في بلدان عديدة تشكل مصدر قلق كبير. وقد تعاونّا مع الوكالة في توفير معدات متطورة محلية بما في ذلك نظام مسح جوي بأشعة غاما، فضلا عن خدمات خبرائنا من أجل إجراء مسح بري وجوي للبحث عن تلك المصادر المهملة في جورجيا.

ومما يسعدنا أن الوكالة أصبحت تتناول مسألة إدارة المعرفة. ويمثل كسب المعرفة النووية في بقاع معينة من العالم تحديا جسيما. وقد أصبح مجتمع المعارف النووية في الهند كبيرا جدا، وهو آخذ في الاتساع بما يتماشى مع النمو السريع لبرنامج الطاقة النووية الهندية. ومن التحديات التي يجب علينا جميعا أن نتصدى لها – نحن المشتغلون في تطوير التكنولوجيا النووية – تشجيع وضع نهج شامل يقوم على المعرفة عبر المجموعة الكاملة من وسائل التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي توضيح الصلة القائمة بين المجتمع والصناعة والبرنامج الوطني لطلبة الجامعات لجعلهم يدركون أن هناك تحديات لا بد من إيجاد حلول لها ولحفزهم على إيجاد تلك الحلول. ولا بد لنا من أن نميز بين نقل المعرفة ونقل التكنولوجيا التي تنطوي على قيود واضحة تنشأ في السياق التجاري. وتتعزز المعرفة من خلال مشاطرتها مع علماء مرموقين يمكنهم دعم هذه العملية وكذلك مع القادرين على استخدامها لإيجاد حلول جديدة تهم المجتمع.

ولا بد لي من أن أشدد على أن أي تكنولوجيا ستكون لها مشاكل مرتبطة بها، غير أن الحلول اللازمة لتلك المشاكل تكمن أيضا في التكنولوجيا. وفي تطور الحضارة، توجد عدة أمثلة تسمح فيها التكنولوجيا بتحسين نوعية الحياة. وفي تلك العملية، نشأت بعض المسائل المثيرة للقلق؛ إلا أن تلك المسائل تم حسمها بصورة تبعث على الارتياح من خلال زيادة التطبيقات التكنولوجية. وشهدنا ذلك في سياق الطاقة، والنقل، وتجهيز المواد، والأغذية، والصحة البشرية، وفي العديد من المجالات الأخرى للمسعى الإنساني. وبالتالي، أصبح التمكين التكنولوجي يمثل قضية الساعة. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نحقق تواصل المعرفة والتمكين النوويين من خلال التكنولوجيا النووية من أجل تعزيز السلام والرخاء العالميين، ويمكننا أن نفي بتلك المسؤولية من خلال المنظمة الفريدة من نوعها، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد المكسيك أن يعرب عن تقديره للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وكل موظفي الوكالة على العمل الممتاز الذي أنجزوه خلال العام المنصرم من أجل تحقيق المهام العديدة التي حددتها الدول الأعضاء لهم، ولمواجهة التحديات الجديدة بموارد مالية محدودة.

إن تقرير الوكالة عن أنشطتها في عام ٢٠٠١ يعبِّر بصورة جيدة عن إنجازات الوكالة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية ونقل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية، وكذلك جهود الوكالة من أجل تحسين النظام الفعال للأمان النووي وإيجاد نظام للتحقق يتسم بالكفاءة.

وترحب المكسيك بموافقة المؤتمر العام للوكالة المعقود مؤخرا على قبول إريتريا وسيشيل وقيرغيزستان أعضاء في الوكالة، وهذا يوسع نطاق الالتزام العالمي بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويسرنا أيضا ما تحقق من تقدم لتعزيز الضمانات، لا سيما مع الموافقة على إطار مفاهيمي للضمانات المتكاملة وتطبيق تلك الضمانات على أساس الأولوية بطريقة فعالة ومجدية من حيث الكلفة.

وفيما يتعلق بالأمان والسلامة المادية، تشارك المكسيك المجتمع الدولي شواغله بشأن ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز عمل الوكالة في مجال مكافحة ومنع أعمال الإرهاب النووي. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن من خلال اعتماد خطة عمل لمكافحة الإرهاب الدولي وكذلك من خلال إنشاء صندوق للأمان النووي يتم تمويله عن طريق المساهمات الطوعية. وفي هذا الإطار، وبغية المواءمة بين الآراء، تشجع المكسيك بنشاط إدراج أفكار وتعريفات اعتمدت في صكوك دولية أخرى فيما يتعلق بتعريف التصرف غير المشروع، والتعاون في المسائل القضائية وتسليم المجرمين؛ ووضع مشروع بروتوكول لتعديل الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية، التي تعد صكا أساسيا لتعزيز التدابير الرامية إلى منع الأعمال الإرهابية ضد المواد والمؤسسات النووية.

ونعرب عن التقدير أيضا لجهود الوكالة من أجل تحسين نوعية وأثر برنامج التعاون التقني من خلال إعداد مشاريع أفضل تتماشى مع الأولويات الوطنية و ذات أثر اجتماعي – اقتصادي معزز، بما يعزز الاستخدام الأمثل للقدرات الوطنية والإقليمية. وتؤيد المكسيك طلب المؤتمر العام للوكالة من السيد البرادعي ببذل جهد معزز لتحسين آليات التعاقد الخارجي أو التعاقد من الباطن تعزيزا للتعاون التقني بين البلدان النامية.

والمكسيك يسرها التقدم الذي أحرزته الوكالة، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الأمن الغذائي، وإدارة موارد المياه وتحسين الصحة البشرية. وهذه دلالات واضحة على استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين في دعم التنمية المستدامة. وترحب المكسيك بتطبيق تقنية الحشرة العقيمة لما لذلك من أثر كبير على الإنسان والحيوان والنبات، مع التركيز بشكل خاص على الجدوى الفنية والاقتصادية لتلك التقنيات. وترى المكسيك أن من الأهمية بمكان أن نسلم بنجاح تطبيق تقنيات النظائر المشعة في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه.

ونؤمن بأن السلامة والأمن من الأولويات العليا في الاستخدامات والتطبيقات السلمية للطاقة النووية. وقد شاركت المكسيك في اجتماع الاستعراض الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي قدمنا خلاله تقريرنا الوطني. وقد رحبت الأطراف المتعاقدة بذلك التقرير لأنه أوضح الأداء السلس لمحطة لاغونا فيردي للطاقة النووية

والتطبيق السليم لأحكام الاتفاقية من خلال لجنتنا الوطنية للضمانات والأمان النووي، باعتبارها الهيئة التنظيمية النووية في المكسيك.

أخيرا، تولي المكسيك أهمية كبيرة لثقافة الأمان والوقاية في المقام الأول، وهو ما عبر عنه تقرير الوكالة لعام ٢٠٠١، الذي تضمن إشارة إلى الحلقة الدراسية عن التقييم الذاتي للتدريب على ثقافة السلامة والأمان، التي عقدت تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة لاغونا فيردي في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه لتقرير الوكالة والبيان الشامل الذي أبرز فيه دور الوكالة وأنشطتها.

ويصور التقرير مجموعة كبيرة من التحديات العلمية والسعي إلى التصدي لها من خلال الاستخدامات السلمية والمأمونة للطاقة النووية. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الوكالة ما زالت تواصل إسهاماتها القيمة من خلال استراتيجية النهج الموحد لتقديم المساعدة التقنية وتدابير الأمان، وآليات التحقق. ونأمل في زيادة تعزيز دور الوكالة فيما يتعلق بتلك الجهود في المستقبل لصالح الدول كافة، لا سيما البلدان النامية.

ويود وفدي أن يؤكد على أهمية النهوض بإطار للثقة والتعاون يمكن من خلاله نقل التكنولوجيا والمواد النووية للأغراض السلمية، لما تقوم به من دور هام في تلبية متطلبات التنمية الوطنية. وهذا أمر أساسي حتى بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، الحالية والمحتملة على حد سواء.

الطاقة أدت، ولا تزال تؤدي دورا رئيسيا في النهوض بالنمو الاقتصادي والصناعي، مع تحسين رفاه البشر. ومع ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في الاستهلاك العالمي للطاقة في العقود القادمة، كما جاء في تقرير الوكالة، ستسجل بصورة أساسية في البلدان النامية، لا سيما في آسيا، ولا يمكن تلبيتها من خلال الموارد المحدودة. لذلك، فإن الطاقة النووية، في رأينا، ما زالت تمثل خيارا قويا يوفر مستقبلا للطاقة المستدامة.

وفي بعض بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعد الطاقة النووية بالفعل مساهما هاما في توليد الكهرباء وينتظر أن يتزايد دورها لدعم النمو الاقتصادي الشامل في المنطقة. وهذا يتطلب قيام تعاون تقني معزز لتسهيل التنمية المستدامة للبلدان النامية. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن نقل العلم والتكنولوجيا النوويين إلى تلك البلدان من خلال البرامج التعاونية – لا سيما في مجالات مثل الأغذية والزراعة ومقاومة الأمراض وإدارة موارد المياه وضمان الحماية البيئية – ما زال هدفا رئيسيا للوكالة.

لقد ظلت إندونيسيا تدعم باستمرار دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف على الشروع في إقامة مشاريع في إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية على أساس خيارات وقرارات كل بلد ومبادئ التنمية المستدامة. وقد يسرت تلك الأنشطة القيام بالعديد من المهام، أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد، وتخطيط وتنفيذ مشاريع الطاقة النووية ومراقبة أدائها، وموثوقية المفاعل وتحسين المهارات التقنية.

ووفقا للتقارير الواردة، لدى التقنيات النووية الكثير مما تقدمه، في المجال الصحي، في تشخيص الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها. وظهرت أيضا وسائل جديدة للاستخدام في مكافحة الأمراض المعدية. ويمكن للتكنولوجيات النووية وما يتصل بها من التكنولوجيات الأحيائية أن تيسر تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة المشاكل

المتصلة بسوء التغذية الذي يبتلي قطاعا كبيرا من سكان العالم النامي.

وفيما يتعلق بالمساعي المذكورة آنفا، نعرب بامتنان عن تقديرنا لدور الوكالة في جملة أمور من بينها تنظيم مشروع للتعاون التقني الإقليمي في مجال دراسات التغذية بمشاركة إندونيسيا والأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي استفادت أيضا من خدمات الوكالة ومساعدتها في مجال استعراض الأمن النووي.

ولا تزال مسألة ضمان مستوى عال من السلامة والأمن النوويين ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي. فحدوث هجوم على مفاعل للطاقة النووية أو على منشآت نووية أخرى يمكن أن ينتج عنه إطلاق ضخم للمادة الإشعاعية وما يصاحب ذلك من عواقب وخيمة. وزاد من ارتفاع هذا الاحتمال الفظيع ظهور الإرهاب النووي، الذي يمثل خطرا شديدا على السلم والأمن العالميين. ويُظهر شبح إمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين الأولوية التي يجب أن تعطيها كل الدول لتلك القضية المعقدة والمتداخلة الجوانب.

ولذلك فإن وفدي سعيد بأن يلاحظ، في ذلك السياق، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشغولة بالفعل بطائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب النووي، بما في ذلك التعاون في مجال الأمان النووي بين المنظمات والدول الأعضاء والبرامج ذات الصلة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وكذلك المصادر الإشعاعية الأخرى، وتقديم الخدمات الاستشارية لمكافحة السرقة والتخريب.

وفي الوقت الحالي، تنظر الوكالة أيضا في توسيع نطاق خدماتها في مجال السلامة والأمن والمدى الذي تصل إليه تلك الخدمات، وتُجرى استعراضا للمبادئ التوجيهية والاتفاقيات القائمة لضمان أن تكون شاملة وفعالة. وفي هذه الأثناء، أصبح من الأمور الحتمية تأسيس معايير دولية متفق عليها لسلامة وأمن المنشآت النووية، وتنسيق الجهود على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز تبادل المعلومات.

وما زال عمل ضمانات الوكالة بوصفها منظومة عالمية لمراقبة وتفتيش المواد النووية مسألة لا غنى عنها. وقد تصدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمشكلة أوجه النقص من خلال برنامج الـ ”٩٣ زائد ٢“ للضمانات المعززة وتفاوضت بشأن إبرام بروتوكول إضافي، كانت إندونيسيا من أوائل الممتثلين له.

والبرنامج المذكور آنفا يوسع مدى وصول مفتشي الوكالة إلى ما وراء الأنشطة المعلنة، ويقتضي من الحكومات أن توفر معلومات شاملة بشأن البحوث والأنشطة الصناعية، وكذلك بشأن واردات وصادرات التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ويوفر للوكالة صورة شاملة للأنشطة النووية في بلد من البلدان، مما يمكن الوكالة من استخلاص استنتاجات بشأن نواياه المستقبلية.

وختاما، يقر وفدي بدور الوكالة الهام بوصفها مصدرا للمعلومات وبوصفها مساهما كبيرا في التنمية المستدامة. وقد أصبح ذلك أساسيا في سياق توسيع البرامج النووية في آسيا. ويجري، تحت رعاية الوكالة، في العديد من البلدان تنفيذ مشاريع ابتكارية ستعين التكنولوجيات المبشرة بالخير.

وكما هو الحال في الماضي، ضمنت الوكالة، في إطار موارد محدودة، التنفيذ الفعال لبرنامج أسهم إسهاما بناء في الوفاء باحتياجات ومصالح الدول نامية. واضطلعت أيضا بدور هام في مساعدة تلك البلدان على تحسين قدراتها العلمية والتكنولوجية.

السيد سانتياغو (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل – والبلدان المنتسبان بوليفيا وشيلي.

وأكرر التأكيد على ارتياحنا لأن نرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زالت مركزا للامتياز في الأنشطة التشجيعية والأمنية. وتقدر بلداننا علاقتها مع الوكالة و، بالتالي، نهنئ المدير العام محمد البرادعي على قيادته الفعالة لأمانة الوكالة.

وأنشطة التعاون التقني التي تروجها الوكالة لها أثر إيجابي على التطلعات إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولهذا تؤكد بلداننا على ضرورة إقامة توازن بين الدعامات الثلاث الرئيسية للوكالة. ونحن نولي أهمية كبيرة لإمكانية التعاون التقني، ولدعم البلدان النامية في شتى مجالات تطبيق التكنولوجيا العلمية والنووية للأغراض السلمية.

ونركز الانتباه بشكل خاص على مشروع للتعاون التقني تدعمه الوكالة ويُقصد منه استغلال وإدارة موارد المياه المتصلة بمنظومة غواراني من الطبقات الجوفية المائية، التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، ويرمي إلى توسيع موارد مياه الشرب والمحافظة عليها.

وفي مجالات أخرى، تعتبر بلداننا أن ارتباط الوكالة بمجالات النشاط الأخرى المتعددة الأطراف أمرا إيجابيا، ولا سيما بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، نشير إلى المشروع المعنون البرازيل: دراسة قطرية موجزة في مجال تطوير الطاقة المستدامة، أُعدت لمؤتمر القمة بواسطة لجنة من الخبراء، شارك فيها أيضا موظفون تقنيون من الوكالة.

ونشارك حاليا في الاهتمام بضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها الوكالة للإسهام في منع إمكانية حدوث أعمال إرهابية ضد المنشآت النووية أو استخدام الإرهابيين للمواد الإشعاعية. وفي ذلك الصدد نعرب عن استعدادنا للتعاون في الجهود الرامية إلى مواجهة ذلك الخطر.

ونشجع أمانة الوكالة على إعداد مبادرات تهدف إلى تحسين مستوى أمن المنشآت النووية، والمفاعلات ودورة الوقود، وكذلك إلى إصدار معايير مواكبة لآخر التطورات. ونقر بأن تقدما هاما قد أحرز في مجال تأسيس المعايير الأمنية.

وندعم على وجه الخصوص تطوير البرنامج الرامي إلى تحسين الثقافة الأمنية، الذي يتخذ بالفعل من بلدنا مقرا للأنشطة ذات الصلة. ونقدر أيضا القيمة الكبيرة للخدمات التي تقدمها بعثات التقييم والاستعراض والتشخيص فيما يتصل بالأمن النووي.

وبالمثل، ومع الأخذ في الاعتبار لحقيقة أن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، إننا نولي أهمية خاصة للنقل الآمن للمواد الإشعاعية، ونقدر التقدم الذي أحرز من خلال قرارات المؤتمر العام للوكالة والجهد المشترك الذي بذلته الدول الأعضاء والأمانة خلال سنة ٢٠٠١ فيما يتعلق بتنقيح الأنظمة ذات الصلة، وكذلك الإجراءات التي تهدف إلى أن تدمج منظمات النقل هذه والأنظمة بصورة فعالة.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن مزيدا من البلدان يستخدم بعثات التقييم التابعة لخدمات تقييم أمان النقل في تنفيذ أنظمة الوكالة للنقل. ونركز بوجه خاص على الحدث الذي جرى في البرازيل هذه السنة.

إن بلداننا تتعهد بالمشاركة الفعالة في المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد الإشعاعية عام ٢٠٠٣.

وقد اختتم المؤتمر العام للوكالة، الذي عُقد مؤخرا في أيلول/سبتمبر، باعتماد توافق آراء هام بشأن ذلك الموضوع. ويحدونا الأمل في أن يحرز المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٣ مستوى مماثلا من الفهم والحوار.

وفيما يتعلق تحديدا بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تعيين ضمانات شاملة، نعتقد أنه ينبغي تكثيف الجهود ليس لزيادة الفعالية، ولمنع الضغوط المتعلقة بالميزانية التي تحدث خللا في التوازن في ممارسة وظائف الوكالة القانونية فحسب، ولكن أيضا لزيادة الفعالية في أنشطة التحقق.

وفي هذا الصدد، نشجع الوكالة أيضا على زيادة تفاعلها الإيجابي مع هيئات تحقق أخرى، وعلى سبيل المثال الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحساب المواد النووية ومراقبتها، والتي ظلت تعمل منذ عشر سنوات. وما فتئت تلك الوكالة تنفذ أنشطتها للتحقق، في مجال تطبيقها، بنجاح كبير. ونحن نؤمن بأنها مثال ممتاز للشفافية ونأمل في تكثيف علاقتها التعاونية الحالية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، نرى فيما يتعلق بالميزانية العادية، أن أي زيادات ممكنة في الإسهامات ينبغي أن تراعي التوازن بين الأعمدة الأساسية الثلاثة للوكالة وأيضا الوضع الاقتصادي المحدد لبلداننا. والوضع الاقتصادي في منطقتنا يمنع بلداننا من تحمل أعباء إسهامات كبيرة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة لممثلة الكويت التي ترغب في أن تتكلم بشأن نقطة نظامية.

السيدة الملا (الكويت) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستند إلى المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة وأدعو الجمعية إلى عدم البت في التعديل الوارد في مشروع القرار A/57/L.17.

وفي إدلائي بهذا البيان، يتبع وفدي السابقة التي وضعها ممثل أستراليا في العام الماضي، بوصفه رئيس مجلس المحافظين في ذلك الوقت. ونظرا لعملية المشاورات المكثفة والموسعة، التي أجريت في فيينا وهنا في نيويورك، والتي نجم عنها اتفاق واسع النطاق حول نص مشروع القرار، يرغب مقدمو مشروع القرار في أن يتخذ القرار بصيغته الحالية.

إن طلب الاقتراح يستند أيضا إلى الاعتبارات التالية. أولا، أن التعديل الوارد في مشروع القرار A/57/L.17 يشير إلى قبول العراق المعلن بالعودة غير المشروطة للمفتشين. وذلك الأمر قد تم التعامل معه في ديباجة مشروع القرار A/57/L.14. وثانيا، يشير الجزء الأخير من التعديل إلى مسألة تعاملت معها الوكالة. وأسترعي انتباه الوفود إلى أن مشروع القرار يتعلق بعمل الوكالة. وثالثا، أن نص الجزء الأخير من التعديل لا يعبر بأي صورة عن صيغة القرار GC (46)/RES/15، التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي. وبالفعل، يتفق أعضاء الوكالة بصورة عامة على أنه ينبغي أن تعرب صيغة مشروع القرار بصدق عن الصيغة المستخدمة في قرارات المؤتمر العام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد كانت لدى ممثل العراق فرصة تقديم تعديلات أثناء عملية المشاورات في فيينا. فالمشاورات أجريت في اجتماع مفتوح باب العضوية، ولكن لم يكن هناك تأييد للتعديل المقدم في ذلك الوقت لأسباب ذكرتها مسبقا. وفي نيويورك، قدم ممثل العراق مرة أخرى التعديل في مشروع القرار A/57/L.17، وطُرح نداء بسحبه. ونظرا لعدم مراعاة ذلك النداء، تعيَّن علينا أن نلجأ إلى اقتراح عدم البت. ومن دواعي الأسف أن نفعل ذلك، فالغرض من الاقتراح ليس منع أي عضو من الحق في حرية التعبير. ولكن الغرض منه اعتماد مشروع القرار بصيغته الحالية. ونناشد جميع الأعضاء تأييد الاقتراح بعدم البت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تصرفت ممثلة الكويت وفقا لأحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي بعدم البت في التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.17. واسمحوا لي بأن أذكِّر الأعضاء بأن المادة ٧٤ تنص على ما يلي:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لمثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولمثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت“.

هل يريد أحد الممثلين طلب الكلمة؟

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد سلمان (العراق) (تكلم بالانكليزية): يأسف وفدي لأن اقتراحا قد طرح بعدم البت. ومن شأن هذا أن يمنع دولة عضو من التعبير عن رأيها بصورة تعكس الحقيقة البسيطة بالصورة التي عبر عنها الأمين العام. ونأسف أيضا لأن الجمعية العامة تحتمل هذه الممارسات. فالغرض من إنشاء الجمعية العامة لم يكن الموافقة بصورة شكلية على مشاريع القرارات المقدمة إليها، ولكن ضمان أن تستطيع الدول الأعضاء ممارسة حقوقها بطريقة تامة، كما هو وارد في الميثاق، وبذلك تضمن الشفافية والمصداقية لذلك الجهاز.

ولذلك، وقبل البت في مشروع القرار، أود أن أطلب من الوفود النظر في نتيجة تصويتهم حيث أنه سيضع سابقة بشأن دور الجمعية العامة في المستقبل. وأود أن أطلب من مقدمي مشروع القرار النظر في موقفهم. وأود أيضا أن أذكِّر الدول الأعضاء بأن الميثاق نص على حق التصويت الموضوعي لكي يضمن أن الدول الأعضاء لديها الأدوات لعرض مواقفها بشأن الأمور التي يتم التعامل معها في الجمعية العامة. ومع أخذ هذا في الاعتبار، أود أن أطلب من الوفود، بغض النظر عن مواقفها فيما يتعلق بالتعديل المقدم، أن تصوت ضد اقتراح عدم البت من أجل الشفافية ومصداقية هذا الجهاز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أطرح للتصويت الاقتراح الذي قدمته ممثلة الكويت بعدم البت في التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.17.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، موريشيوس، موناكو، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، يوغوسلافيا.

المعارضون:

الجزائر، بيلاروس، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأردن، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، فييت نام، اليمن.

الممتنعون:

أنغولا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بروني دار السلام، الصين، مصر، غانا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، ليسوتو، ماليزيا، المكسيك، ميانمار، نيبال، باكستان، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، توغو، ترينيداد وتوباغو، فنزويلا.

تأيد الاقتراح بعدم البت بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل ١١صوتا، وامتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أما وقد اعتُمد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء، فلن نتخذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.17. وبالتالي، سنشرع في البت في مشروع القرار A/57/L.14.

وسأعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت قبل التصويت.

السيد جون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يحتفظ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحقه في أخذ الكلمة في نهاية المناقشة المتعلقة بهذا البند، لكي يعرب عن آرائه وموقفه بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ردا على البيانات التي أدلت بها عدة وفود صباح اليوم. وعلى أساس البيانات التي تم الإدلاء بها، لا يمكننا أن نؤيد مشروع القرار. وسوف نصوت ضد مشروع القرار A/57/L.14.

السيد سلمان (العراق) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالمقرر المتخذ بشأن الاقتراح الأخير، لا يجد وفد بلادي من خيار آخر سوى طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، وذلك للأسباب التالية. أولا، إنها لا ترحب بالقرار الذي اتخذه العراق في أيلول/سبتمبر بالسماح بعودة المفتشين بدون شروط، والاتفاق مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الترتيبات العملية المطلوبة لعمليات التفتيش. ثانيا، إنها تقدم صياغة جديدة يقصد بها استيعاب أهداف سياسية سوف تخدم سياسات عدوانية، علما بأن هذه الصياغة لم تكن واردة في قرار العام الماضي، أي قبل قرار العراق بالسماح بعودة المفتشين. ثالثا، إنها لا تشير إلى تعاون العراق، منذ عام ٢٠٠٠، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها وفقا لاتفاق الضمانات. وبعد قولي هذا، أطلب إلى الوفود أن تصوت ضد الفقرة الثانية عشرة من الديباجة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليل التصويت قبل التصويت. وقبل أن نمضي في عملنا، أود أن أعلن أنه، بعد عرض مشروع القرار A/57/L.14، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار هذا: الأردن وأرمينيا وإستونيا وبلجيكا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسويسرا وكوستاريكا.

وقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثالثة والفقرة الثانية عشرة من الديباجة، والفقرة ٥ والفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/57/L.14. فهل هناك أية اعتراضات على تلك الطلبات؟ بما أنه لا توجد اعتراضات، فسنشرع في عملنا على هذا الأساس.

أطرح للتصويت الآن الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/57/L.14. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

الهند وإسرائيل.

الممتنعون:

غانا، ليسوتو، باكستان.

اعتُمدت الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار *A/57/L.14* بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وأطرح للتصويت الآن الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/57/L.14. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،

الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الجزائر، بنغلاديش، كوبا، الهند، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، المغرب، ميانمار، باكستان، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، فنزويلا، فييت نام.

اعتُمدت الفقرة الثانية عشرة من الديباجة بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت الآن الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/57/L.14. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا

المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

غانا، الهند، إسرائيل، باكستان، الجمهورية العربية السورية.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٥ من منطوق القرار A/57/L.14 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

فيما بعد، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة أنه كان يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت الآن الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/56/L.14.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، اليمن، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

فييت نام.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٠ من منطوق القرار A/57/L.14 بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار A/56/L.14 في مجموعه.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فترويلا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الممتنعون:

أنغولا، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/56/L.14 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٩/٥٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها؟

السيد غوسال (كندا) (تكلم بالانكليزية): صوتت كندا لصالح القرار ٩/٥٧ المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية''.

في حين أن القرار، في الحقيقة، تقرير عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي، فإن التقرير للأسف لا يعكس آخر التطورات التي حدثت، وخاصة فيما يتعلق بالتقارير عن اعتراف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببرنامجها غير المعلن لتخصيب اليورانيوم. ولهذا السبب لا تعتقد كندا أن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة

والفقرة ١١ من منطوق القرار تعكسان الحالة بدقة، بالصورة التي آلت إليها الآن.

بيد أننا نعترف أن القرار صيغ على أساس توافق الآراء ولا يعكس إلا التطورات التي حدثت حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعلى أساس هذا التوافق في الآراء تمكنت كندا من الاستمرار في قبول صيغة هاتين الفقرتين. إلا أننا نود أن نلاحظ أن كندا ستواصل دعم جهود الوكالة للتصدي لهذه القضايا بأسرع ما يمكن.

بالنسبة للقرار ككل، نعتقد أنه ينبغي النظر في المستقبل في إعداد نص أقصر وأكثر تركيزا ولا يحاول تلخيص أعمال المؤتمر العام.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): دعمت الصين دائما أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدر أنشطة وإنجازات الوكالة في العام الماضي. ولذلك، أيد وفد الصين القرار ٩/٥٧ بشأن تقرير الوكالة.

ويود وفد الصين أن يشرح موقفه من الوضع النووي في شبه الجزيرة الكورية. أولا، إن موقف الصين المبدئي من هذه القضية لم يتغير. فقد اعتقدنا دائما أنه ينبغي أن تستمر عملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وتحقيق السلام والاستقرار فيها. ثانيا، ينبغي أن تنفذ الأطراف المعنية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وبنية حسنة الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ثالثا، نحن نؤيد التوصل إلى حل سلمي للقضايا ذات الصلة من خلال الحوار والمشاورات.

السيد شرينغلا (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن الهند، وهي عضو مؤسس في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعلق أهمية كبيرة وقيمة عالية على أهداف الوكالة. ونظرا لأن القرار ٩/٥٧ يتعلق بأنشطة الوكالة، فإننا أيدناه.

ومع ذلك، نجد صعوبة كبيرة في قبول الفقرة الثالثة من الديباجة. إذ يبدو أن صيغة هذه الفقرة تربط بين التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحرية في إجراء بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. والمادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة، الذي يجب أن نسترشد به في مداولاتنا بشأن أنشطة الوكالة، تحث الوكالة على

”تعجيل وتوسيع إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم“.

فضلا عن ذلك، يشدد النظام الأساسي على مبدأ تساوي جميع دولها الأعضاء في السيادة. ومن الواضح أن الهدف من أحكام النظام الأساسي للوكالة تشجيع حصول الدول الأعضاء على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بدون إعاقة وبدون أي تمييز، ولكن بضمانات مناسبة.

إن النظام الأساسي للوكالة أقدم من معاهدة عدم الانتشار، كما أن الوكالة لم تصمم لتكون أمانة عامة للمعاهدة. وتقوم الوكالة فقط بتطبيق ضماناتها على دول أعضاء مختلفة وفقا للاتفاقات المعقودة مع هذه الدول، ومفهوم الضمانات نفسه أقدم من المعاهدة. إن معاهدة عدم الانتشار معاهدة غير منصفة. وكان يتوجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تنفذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولهذا، ينبغي ألا تستخدم معاهدة عدم الانتشار في التمييز بين أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث أن القرار يلمح إلى أن مجرد الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ورأي حكومتي بشأنه ذلك معروف، يدل ضمنا على إمكانية الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، فإن القرار يحيد عن الأهداف المكرسة في النظام الأساسي للوكالة، بل ويحط في الواقع من شأنها. ولهذا، اضطررنا إلى طلب التصويت على الفقرة ٣ من الديباجة وقد قمت بالتصويت ضدها.

السيد غوفرين (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أثناء المفاوضات حول هذا القرار في فيينا لم تخف إسرائيل أنها، بينما تؤيد التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) فإن لديها تحفظات على بعض فقرات هذا القرار، بما فيها الفقرة ١٠ من المنطوق. وكانت إسرائيل مستعدة لمناقشة صياغة هذه الفقرة واقترحت مقترحات بديلة ولكن، للأسف، بلا جدوى. ولذلك اضطرت إسرائيل بكل أسف، كما فعلت في العام الماضي، إلى التصويت ضد الفقرة ١٠ من منطوق هذا القرار.

وتعتقد إسرائيل أن من الواضح أن صياغة الفقرة ١٠ من المنطوق لا تتماشى مع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في السنوات الثماني الماضية في المؤتمر العام للوكالة حول القرار المعنون ''تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط''. وتعارض إسرائيل بشدة محاولة استخدام التقرير السنوي للوكالة من أجل تغيير معنى هذا القرار المتخذ بتوافق الآراء. وأود أن أذكر الممثلين بأن التوصل إلى توافق في الآراء حول القرار كان صعبا في المقام الأول وأن الحفاظ عليه لم يتم إلا بضرب توازن دقيق في النص يمكن جميع الأطراف من قبوله.

والفقرة ١٠ من منطوق القرار حول تقرير الوكالة تخل بهذا التوازن. إن أخذ بعض القضايا خارج السياق الكلي وتجاهل عناصر أخرى في الصياغة حائزة لتوافق الآراء في نفس الوقت من شأنهما أن يضرا بروح التوافق في الآراء، مما يضر في نهاية المطاف بمصداقية قرارات المؤتمر العام للوكالة.

ولهذا السبب صوتت إسرائيل ضد الفقرة ١٠ من منطوق هذا القرار. ومع ذلك، تؤيد إسرائيل القرار في مجمله، اعترافا منها بدور الوكالة الهام، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات التي يواجهها الأمن الدولي في المجال النووي. ولا يسع إسرائيل إلا أن تأمل أن يجري في العام القادم تحاشي هذه العملية العقيمة للتفاوض حول هذا القرار.

وأود، باسم دولة إسرائيل، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعرضه للتقرير السنوي للوكالة على الجمعية العامة.

السيد تشودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أعلل موقف باكستان إزاء مشروع القرار المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية''، كما يرد في الوثيقة A/57/L.14. وقد امتنع وفدي عن التصويت على الفقرة ٣ من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق.

تربط صياغة الفقرة ٣ من الديباجة بين الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ومعاهدة عدم الانتشار. وقد أكدنا دائما أن فقرة الديباجة هذه، المعنية بالمساعدة التقنية، ينبغي ألا تشير إلا إلى النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث أن باكستان ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فلا نستطيع قبول أي التزام نابع منها.

والمصدر الثاني لقلقنا هو الفقرة ٥ من المنطوق، التي تعنى بالضمانات الشاملة، التي نعتبرها تمييزية، ومحاولة لمنع البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ونرى أن دور الوكالة هو تيسير الضمانات التقنية والنأي عن اتخاذ قرارات سياسية. لكن سياستنا الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية تمكننا من التصويت بالموافقة على القرار في مجموعه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا الآن إلى آخر متكلم في تعليل التصويت بعد التصويت. وقد طلب أحد الممثلين أن يمارس حقه في الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد يجب أن تقتصر على

عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسجل موقفه إزاء ما يسمى بالقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ردا على البيان الذي أدلى به وفد الدانمرك، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعلى بيانات وفود اليابان وأستراليا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

يود وفدي أن يشير أولا إلى أن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية ليست مسألة تعالج في الأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظرا لأساسها ومضمونها. وينبغي لحلول أية قضية أن ترتكز على تحليل موضوعي ومحايد لجوهر القضية، مع البحث في نفس الوقت من السبل والوسائل الواقعية لمعالجتها.

وتقدم الوكالة كل عام تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. الذي يتضمن محتويات نمطية وغير واقعية عن القضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والنقاش القسري الذي يصدر عن جانب واحد والذي يدور كما نرى اليوم، لا يساعد بأي شكل على التوصل إلى الحل الواجب.

إن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية بدأت عندما كدست الولايات المتحدة أسلحة نووية على نحو ضخم في كوريا الجنوبية والمناطق المتاخمة لها، مهددة بذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى ضوء الخلفية التي سادت البيئة السياسية الدولية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، أثارت الولايات المتحدة ما سُمي بالشكوك النووية عن بلدنا بغية تدميرنا. وهذه القضية في جوهرها نتاج سياسة عدوانية من الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولهذا ينبغي أن تحسم بين البلدين.

وفي عام ١٩٩٤ وقع البلدان على الاتفاق الإطاري لمعالجة القضية النووية، وما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفذه بحسن نية. وإذا ما نفذ الاتفاق الإطاري، فسيتبع ذلك بطريقة تلقائية تنفيذ اتفاق الضمانات.

وبموجب الاتفاق الإطاري، جمدنا المرافق النووية التي اعتبرتها الولايات المتحدة مصدر قلق لها. ونواصل المحافظة على التجميد وقد أكملنا تخزين الوقود المستهلك. وننفذ منذ زمن طويل التزاماتنا بمقتضى الاتفاق الإطاري. إلا أن الولايات المتحدة لا تنفذ أيا من التزاماتها بموجب الاتفاق. وبموجب المادة ١ من الاتفاق، تلتزم الولايات المتحدة بتقديم مفاعلات مياه خفيفة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحلول عام ٢٠٠٣ مقابل قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجميد المفاعلات المهدأة بالغرافيت والمرافق المتعلقة بها.

وقد انقضت ثماني سنوات على تجميدنا منشآتنا النووية، ولكن الولايات المتحدة لم تبدأ إلا مؤخراً في دكّ الخرسانة الأرضية لمفاعل الماء الخفيف. واحتمالات تشييد مفاعل الماء الخفيف قاتمة للغاية. ولن ينجم عن هذا سوى تعرضنا لخسارة سنوية قدرها ١ ٠٠٠ ميغاوات في عام ٢٠٠٣ ، حين كان من المقرر أن يتم إنشاء مفاعل الماء الخفيف الأول، وفي عام ٢٠٠٤، حين كان من المقرر أن يكتمل تشييد مفاعل الماء الخفيف الثاني. وفيما بعد سنعاني خسارة سنوية قدرها ٢ ٠٠٠ ميغاوات.

وبموجب المادة ٢ من الإطار، يلتزم الجانبان بالتحرك صوب التطبيع الكامل لعلاقاتهما السياسية والاقتصادية. بيد أنه على مدى السنوات الثماني الماضية، اتبعت الولايات

المتحدة بإصرار سياسة عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وواصلت فرض الجزاءات الاقتصادية عليها. وقد مضت الولايات المتحدة إلى حد إدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن ”محور الشر“.

وبموجب المادة ٣ من الإطار، تلتزم الولايات المتحدة بتقديم ضمانات رسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ولكن الولايات المتحدة على العكس من ذلك قد وضعت بلدنا على قائمتها بالأهداف التي توجه إليها ضربة نووية وقائية.

وبموجب المادة ٤ من الإطار، وفي الفقرة ٧ من وقائع محضره السري، تقرر أن لا تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقيام بأعمال التفتيش النووي إلا بعد أن يكتمل تسليم المكونات غير النووية الضرورية لأول وحدة مفاعل للماء الخفيف، بما فيها التوربينات والمولدات. ولكن الولايات المتحدة قد خرجت بالفعل بمطالبة انفرادية بإجراء عمليات تفتيش نووي، بل وتشن حملة للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لتضليل الرأي الدولي وحمله على الاعتقاد بأننا ننتهك الإطار.

تلك هي الظروف السائدة المحيطة بما يطلق عليه المسألة النووية. وفي ظل تلك الظروف، ما هي الشواغل الحقيقية التي تعرب عنها تلك البلدان في بياناتها؟ هل يساورها القلق لرؤية القدرة على الدفاع عن النفس ومواجهة التهديد المباشر وسياسة الإبادة التي تتبعها أكبر قوة نووية؟ هل يساورها القلق لأننا نبذل قصارى وسعنا للدفاع عن سيادة دولتنا وشعبنا وحقهما في البقاء؟ هل يساورها القلق لشهودها معارضة للسلوك المتعجرف ولطريقة التفكير المبنية على هيمنة القوة في العلاقات الدولية؟

إن إدراج الولايات المتحدة بلدنا ضمن محور للشر واستهدافه بضربة نووية وقائية يشكل تحديا صارخا لالتزامات ذلك البلد بموجب الإطار المتفق عليه. ويرقى هذا إلى مرتبة إعلان بإلغاء الإطار.

ولأن الولايات المتحدة قد اعتمدت سياسة شن ضربة نووية وقائية ضد بلدنا، فقد انتهكت روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها. كما أنها قد حولت الإعلان المشترك بين الكوريتين بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية حبراً على ورق. فالمنتهك الأول لمعاهدة عدم الانتشار هو في الواقع الولايات المتحدة. وتلك هي الحقيقة التي يجري التغافل عنها. ومن غير الواقعي ومن الإجحاف في هذه المرحلة الحث على تنفيذ اتفاق الضمانات من طرف واحد.

وبما أن الولايات المتحدة تهدد بالقوة سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا غير مسبوق، جاعلة مسألة القيام بضربة نووية وقائية جزءا من سياستها، وبما أن مصير الإطار المتفق عليه يمر بمفترق طرق بين الحياة أو الموت، فقد تقدمنا مؤخراً باقتراح لإبرام معاهدة عدم اعتداء بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتجلى في هذا استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإنهاء الحالة الخطيرة على شبه الجزيرة الكورية وصون سلام وأمن كوريا وشمال شرقي آسيا، ورغبتها في ذلك.

ونحث الولايات المتحدة على إيلاء مزيد من النظر الجدي لاقتراحنا. فهو اقتراح معقول وواقعي للغاية لتسوية المسألة النووية في ضوء الحالة السائدة في كوريا. بيد أننا نلاحظ أن إدارة بوش ترفض اقتراحنا إبرام معاهدة عدم الاعتداء وتصر بدلا من ذلك على أن نقضي أولا على ما تطلق عليه برنامجنا الخاص بالأسلحة النووية. وقد يعني رفض الاقتراح بإبرام معاهدة عدم اعتداء أن الولايات المتحدة تضمر العزم على مهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة صغيرة ومقسمة، تعتز بسيادتها وحقها في الحياة أكثر من الحياة نفسها، وتعتبر إزالة التهديدات الموجهة لسيادتها وحقها في الوجود معياراً لتسوية جميع المسائل المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونوضح أن إصرار الولايات المتحدة على أن نقضي أولا على برنامجنا للأسلحة النووية يشكل تهديدا مباشرا لنا، وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن هذا سيشعل شرارة صدام جديد لا محالة. وإذا كان الحال كذلك، فإننا مضطرون لاستعمال قوتنا ونحن مستعدون لمواجهة حالة من هذا القبيل.

ويوجه وفدي اهتمام الجمعية إلى أن الولايات المتحدة قد أثارت المسألة النووية فجأة في نفس اللحظة الزمنية التي تتطور فيها العلاقات بشكل إيجابي بين كوريا الشمالية والجنوبية وبين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وينبغي التنويه بأن وقف التقدم المحرز في العلاقات بين شمال كوريا وجنوبها وبين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل أحد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة فجأة لإثارة المسألة النووية.

وتحاول الولايات المتحدة الآن أن توجد جوا من الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال ما يسمى سياسة التنسيق مع حلفائها. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المجاورة لكوريا بصفة خاصة على ألا تتبع بشكل أعمى سياسة الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الضروري أن نراجع أنفسنا، فهذا التصرف الأعمى قد يعود على أصحابه بالضرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد مايكلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لا تملك الولايات المتحدة أي أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية. وليست لدينا أية خطط لوضع أسلحة نووية على شبه الجزيرة الكورية. ونرحب بجعل شبه جزيرة كوريا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأخيراً، ليست لدينا أية خطط للهجوم على كوريا الشمالية. وما نسعى إليه هو التسوية السلمية لأشكال التوتر القائمة في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد طلب الكلمة مرة ثانية في ممارسة لحق الرد. ولعلي أذكّر الممثل بأن مدة الكلام محددة بخمس دقائق.

السيد يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إذا كانت الولايات المتحدة جادة في طلبها سلام شبه الجزيرة الكورية والمنطقة المحيطة بها وأمنهما، فينبغي عليها وقف سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي السياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انعكاس كامل لسعي الولايات المتحدة من أجل تحقيق مصالحها الانفرادية في شمال شرقي آسيا. وما دامت سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة، فقد تنشأ في أي وقت مشكلة نووية ثانية وثالثة، وهو الأمر الذي تراه الولايات المتحدة ضروريا، وسيظل سلام المنطقة وأمنها بعيدا عن التناول كما كان دائما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

مشروع القرار A/57/L.15/Rev.1

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك كي يعرض مشروع القرار A/57/L.15/Rev.1.

السيد كسليوغيش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ نشر مشروع القرار (A/57/L.15/Rev.1)، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أيرلندا، أيسلندا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سنغافورة، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، الكويت، ليختنشتاين، ماليزيا، هنغاريا.

لم تعقد دورة للجمعية العامة منذ سنة ١٩٩٢ لم يكن في جدول أعمالها بند عن بلدي، مما يشير إلى أنه لا يزال مشكلة دولية كبرى. فهو يناقش بصورة منتظمة في سياق التقارير السنوية لمكتب المفوض السامي للبوسنة والهرسك، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والعديد من التقارير السنوية الأخرى. وينظر فيه خلال اجتماعات مجلس الأمن، كما أن القرارات المتعلقة به تعدُّ وتتخذ سنويا.

وأود أن أذكِّر الجمعية بسبب استمرار بلادي مشكلة دولية كبرى لوقت طال أمده، ففي ٢٢ أيار/مايو أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في أسرة الأمم المتحدة. وبحلول ذلك الوقت، كان واضحا أن السكان المدنيين سيكونون الضحية الرئيسية للعدوان ضد الدولة البوسنية الجديدة، طالما أن الفظائع الأولى قد حدثت بالفعل. ونحن في البوسنة والهرسك توقّعنا أن يرد المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، بحسم وقوة بغية منع المزيد من معاناة المدنيين. ومن سوء الطالع، ظللنا ننتظر مثل هذا العمل من المجتمع الدولي لأكثر من ثلاث سنوات. وبدلا عن اتخاذ إجراء حازم لوقف الحرب، قرر المجتمع الدولي التدخل بوضع قوة لحفظ السلام – قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة – وتقديم المساعدة الإنسانية.

لقد وصفت الحرب في البوسنة والهرسك بأنها مشكلة من الجحيم، غير قابلة للحل عمليا – وبالفعل، نحن في البوسنة والهرسك كنا نعيش في جحيم من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ١٩٩٥، لكننا لم نعتقد أن المشكلة كانت غير قابلة للحل. كنا نعلم أن السبب الجذري للحرب هو إعادة ظهور القومية المتطرفة والعدوان ضد الدولة البوسنية، بهدف تدمير المجتمع البوسني المتعدد الأعراق وإقامة أراضي ''مطهرة'' عرقيا، وكنا نعلم أن الحرب خططت وأشعلت من خارج البوسنة والهرسك. وكنا نعلم أن السبب الجذري للصراع لم تكن كراهية تاريخية وقديمة بين المجموعات العرقية في البوسنة، كما ادعى أعداء الدولة البوسنية. ولسوء الطالع، لم يتفهم حينئذ الكثيرون في المجتمع الدولي ذلك أو لم يكن لديهم التصميم الضروري على وقف الحرب ومنع ارتكاب مزيد من الفظائع. وقد أثبتت المحاكمات الأخيرة في لاهاي أنهم كانوا مخطئين، ونأمل أن يكون المجتمع الدولي قد تعلّم درسا في البوسنة.

ومع ذلك، دفع شعب البوسنة والهرسك ثمنا مؤلما لهذا الدرس. والثمن الذي دفعه الشعب البوسني معروف جدا: إذ قتل أكثر من ٦ في المائة منهم أو باتوا في عداد المفقودين، كما شُرِّد أكثر من نصفهم. ولقد ارتكبت أسوأ جرائم الحرب الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في البوسنة والهرسك، كما دمّرت البنية التحتية المادية للبلد واقتصاده. وكانت الرموز المظلمة لمعاناة السكان المدنيين هي التطهير العرقي، ومعسكرات الاعتقال، والاغتصاب الجماعي

المنظّم، والتعذيب، والمدن المحاصرة وأخيرا، أظلم الصفحات في التاريخ الإنساني، الإبادة الجماعية في ''المنطقة الآمنة'' للأمم المتحدة في صريبرنيسكا، ورغم كل ذلك، تظهر التطورات الأخيرة في بلدي إحراز تقدم ملموس في عملية إعادة بناء البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق، والديمقراطية والقابلة للاستمرار والعصرية والتي ستندمج بالكامل في الهياكل الأوروبية.

ويسرني أن أعلن، ونحن ندخل العقد الثاني من عضويتنا الكاملة في الأمم المتحدة، أن البوسنة والهرسك قريبا لن تكون في جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة. ومشروع القرار بالنيابة عن حكومة البوسنة والهرسك والذي هو في جدول الأعمال اليوم – وهو آخر مشروع قرار في فترة عشر سنوات – يقدم صورة إجمالية للحالة الراهنة وللتقدم المحرز خلال السنة الماضية، كما يتضمن توصيات للعمل في المستقبل القريب.

وعلى وجه العموم، أحرز مؤخرا تقدم كبير من استقرار وتطبيع الحالة في بلدي. وهذا نتيجة للجهود المشتركة لسلطات البوسنة ولممثلي المجتمع الدولي. وفي السنة الماضية وحدها، أوفت البوسنة والهرسك بالشروط الضرورية لكي تصبح عضوا في مجلس أوروبا وانضمت إلى تلك الهيئة؛ وأوفت بمتطلبات خارطة الطريق من أجل توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي؛ وأعدت ونظمت بنجاح الانتخابات العامة لأول مرة في تاريخها لفترة ما بعد الحرب؛ وشاركت فورا في الجهود العالمية ضد الإرهاب؛ وطورت دائرة حدود الدولة إلى أقصى قدرتها وقلصت الهجرة غير القانونية بدرجة ملموسة؛ وأجرت المزيد من التحسين في العلاقات الثنائية مع البلدين المجاورين لها جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وقّعت اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة مع البلدان المشاركة في ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا؛ وقلصت أصولها العسكرية وأنشأت اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية بهدف الانضمام في المستقبل إلى برنامج الشراكة من أجل السلم التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وبالإضافة إلى ذلك، نفّذ المجتمع الدولي بنجاح الأنشطة النهائية لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وأعد ترتيبات انتقالها إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، وأعاد تنظيم عملها باعتماد طريقة تنظيمية أكثر كفاءة وتنسيقا.

ونحن لا نرى التقدم المحرز العام الماضي إلا بوصفه مرحلة واحدة من العملية الانتقالية طويلة الأمد من الحرب إلى السلام، ومن اقتصاد مدمر إلى تنمية مستدامة، ومن هياكل دولة مزّقتها الحرب إلى مؤسسات دولة كفؤة وعصرية وقابلة للاستمرار. وأود الآن أن أركِّز على المشاكل الرئيسية التي تبقت.

إن اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، والذي يعرف أيضا باتفاق دايتون – باريس للسلام هو وثيقة ملزمة قانونيا تضع المبادئ لتنظيم دولة البوسنة والهرسك في المستقبل. ومع ذلك، وفي السنوات السبع منذ التوقيع عليه، ظل يستخدمه المعرقلون كأداة لوقف تقدم الدولة وعرقلة تطوير مؤسسات الدولة العامة أكثر منه أساسا لمزيد من البناء لمصلحة البلد بأسره وشعبه. ويمثل تطوير مزيد من الهياكل السياسية وفقا لمعايير حقوق الإنسان الأوروبية ومتطلبات الاتحادات الأوروبية – الأطلسية، أحد أكثر أولوياتنا إلحاحا.

وما انفكت مشكلة مجرمي الحرب المتهمين الذين ما زالوا مطلقي السراح بعد سبع سنوات قضية مؤلمة ومحبطة تثقل ماضي بلدي وتلبد مستقبله بالغيوم. ولن يتسنى تحقيق المصالحة وبناء الثقة إلا إذا تمت إدانة ومحاكمة الأفراد المسؤولين عن الأعمال الوحشية والإبادة الجماعية. وكون البلد المجاور يؤوي هؤلاء الأفراد يزيد هذه المسألة سوءا ويثير الشكوك فيما يتعلق برغبته في علاقات حسن الجوار.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس الآنسة كلارك (بربادوس).

وتبقى أولوية رئيسية تتمثل في استتباب حكم القانون. وإننا ندرك أن الفساد ونقص الشفافية يعيقان بشكل خطير التنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك، ونتوقع أن يكافح جهاز الشرطة والنظام القضائي اللذان أعيدت هيكلتهما، الفساد وأنشطة أخرى غير شرعية، بطريقة أنجح. وإن عملية إعادة هيكلة نظام المحاكم في البوسنة والهرسك على كل المستويات، التي طال انتظارها، وإنشاء محكمة الدولة، وزيادة تطوير هياكل مستدامة لإنفاذ القانون، مرتكزة على الأسس التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، تشكِّل بعض الأولويات في هذا القطاع.

واقتصاد البلاد في حالة ضعف. وإن لم يتم بث حياة جديدة فيه عن طريق رأسمال تجاري جديد نشط، فقد يشكِّل في المستقبل مصدر عدم استقرار. وإن سلطات البوسنة والهرسك مصممة على تهيئة اقتصاد مكثف ذاتيا، سوقي التوجه، يعمل على مساحة اقتصادية منفردة في سبيل تحقيق عملية الخصخصة، بأسرع وقت ممكن، وزيادة تحسين النظام المصرفي وأسواق رؤوس الأموال، وإصلاح الأنظمة المالية وتوفير الحماية الاجتماعية المناسبة. وإن برنامج ''وظائف وعدالة'' الذي اعتمد مؤخرا يرسي أساسا متينا ويبعث الآمال بأن يصار قريبا إلى تهيئة بيئة تيسر تدفق الاستثمارات الأجنبية وانطلاق المبادرات الخاصة.

وعلى الرغم من عودة اللاجئين وإعادة الملكية في السنوات الأخيرة، ينبغي ألا نفقد الحافز. فمن المؤكد أن الأمن قد تحسّن بشكل كبير في أنحاء البلاد. ولكن الوفاء بالمرفق السابع من اتفاق السلام مهمة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح الانتعاش الاقتصادي واستتباب حكم القانون.

ويعرقل الفساد والجريمة المنظمة وأنشطة الإجرام غير المشروعة بشكل خطير، التحسن الحاصل في كل المجالات المذكورة سابقا. فشبكات الإجرام تعمل على أساس إقليمي؛ وهي لا تعرف جنسية ولا دينا. ولن تدخر بلادي جهدا لإلقاء القبض على أولئك الأفراد أو الجماعات، وهي مستعدة لأن تتعاون مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة ومع المجتمع الدولي لإنجاز هذه المهمة. وفي هذا السياق، أو أن أذكر أن السمعة السيئة التي لحقت مؤخرا ببلادي نتيجة عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن الدولي ترجع أيضا إلى أخطاء ارتكبها أفراد غير مسؤولين، مجرمون أساسا، سنكفل مثولهم أمام العدالة.

إن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية الرامية إلى حل المشاكل المذكورة سيتطلب مساعدة من المنظمات الدولية المستعدة للمشاركة والمساعدة. وإن حكومة البوسنة والهرسك ملتزمة بالعمل إلى جانب المجتمع الدولي لتحقيق رؤية تنمية بلد أوروبي حديث وديمقراطي ومتعدد الأعراق وقابل للبقاء. وعلى أساس تلك الرؤية سنتصدى للتحديات الكبيرة والمهام الجليلة التي سنواجهها.

وأود أيضا أن أعلن تنقيح الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار (A/57/L.15/Rev.1). ينبغي أن تبدأ الفقرة بعبارة ''تشير إلى'' بدلا من لفظة ''ترحب أيضا بـ''.

السيد مويسي (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا والنرويج.

في الشهر الماضي أحاط الممثل السامي، بادي آشداو، مجلس الأمن علما بجهوده المبذولة لمساندة عملية الإصلاح. وقد عزز في إحاطته الإعلامية الانطباع بحصول تقدم متواصل في البوسنة والهرسك، ولكنه شدد، في نفس الوقت، على وجود مهام رئيسية ما زال يجب إنجازها في الأشهر المقبلة. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرة ''خريطة الطريق'' المعتبرة الخطوة الأولى في عملية الاستقرار والانتساب الخاصة بالاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. وإن الإصلاح المعجّل في البوسنة والهرسك سيضع البلاد بلا شك على طريق مزيد من التكامل الأوروبي.

وأجرت البوسنة والهرسك الانتخابات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مضي سبع سنوات على توقيع اتفاق دايتون للسلام، جرى انتخاب السياسيين للمرة الأولى لولاية أربع سنوات. وكانت أيضا المرة الأولى التي تضطلع فيها سلطات البوسنة والهرسك وحدها بالمسؤولية عن عملية الانتخابات. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالسلطات المعنية بالانتخابات على التنظيم المحترف للانتخابات التي جرت بصورة سلمية.

ويأسف الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت، لانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، وقد وصفها الممثل السامي بتصويت معارض. فشعب البوسنة والهرسك أظهر خيبة أمله لقلة التقدم في إحداث التغيير وبناء مستقبل أفضل. إنها دعوة لوضع نظام سياسي أكثر فعالية واقتصاد وإصلاحات اجتماعية أسرع. وهكذا، يحث الاتحاد الأوروبي على تشكيل حكومات فاعلة بشكل سريع، تكون ملتزمة بتعزيز مسار عملية الإصلاح. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا التزامه القوي بمساندة البوسنة والهرسك في جهودها بشكل نشيط.

وعلى نطاق أوسع بكثير من قبل، ينبغي أن تضطلع كل البلدان في المنطقة بالمسؤولية، تحقيقا لتنميتها الخاصة. وهذا ينطبق أيضا على البوسنة والهرسك. ومع انحسار المساعدة وتراكم الديون، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية أكثر إلحاحا من قبل لجذب الاستثمارات الأجنبية المطلوبة بشكل أكبر لسد الفجوة. وإن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مؤسسات ومحافل أخرى، مثل ميثاق تثبيت الاستقرار، دعم بشكل كبير عملية الإصلاح في المنطقة.

ويتعين على النخبة السياسية وكذلك على عامة الشعب أن يؤيدوا عمليات الإصلاح التي تجعلهم أكثر قُربا من أوروبا. ويجب تعزيز بناء المؤسسات، وينبغي إشراك المستوى المحلي في عملية الإصلاح بطريقة أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، يجب التشديد أكثر على المجتمع المدني، لا سيما على الشباب والنساء، ومشاركتهما في المجتمع والسياسة والتعليم، ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لهذه العملية.

إن وجود الجريمة المنظمة والفساد يحول دون تجذر التقدم وترسيخ التطورات الديمقراطية. فالجريمة المنظمة تشكل تهديدا لحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك للتقدم الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي. إنها تهديد للأمن والاستقرار. وإن لم يتم القضاء على هذه الهياكل المدمِّرة، لن تدوم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

لذلك، فإن مكافحة الجريمة المنظمة في البوسنة والهرسك وغرب البلقان بأسره، تندرج في مقدمة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ويعد الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المملكة المتحدة، مؤتمرا عن الجريمة المنظمة في جنوب شرقي أوروبا. وسينعقد المؤتمر في لندن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيشكل فرصة جيدة لبلدان المنطقة للتعهد

بالتزامات ضمن الآليات الموجودة وتحديد أهداف واضحة في مكافحة الجريمة المنظمة.

لقد اعتبر المجتمع الدولي المجالات ذات الأولوية التالية مهمة لإجراء عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك: حكم القانون، وبناء المؤسسات والاقتصاد، وكذلك عودة اللاجئين وإعادة الإعمار. وإن الممثل السامي السابق، السفير ولفانغ بتريتش، عزز بنجاح تلك الأولويات، ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكره على التزامه غير العادي بالتنمية في البوسنة والهرسك.

من المهم الآن تدعيم مسار الإصلاح. وإن تعزيز حكم القانون جزء أساسي لتحقيق الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

من الشروط الضرورية التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك تطوير القضاء وإدارة الدولة بحيث يعملان عن نحو جيد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا برنامج ''العدالة والوظائف'' الذي وضعه الممثل السامي بادي أشداون، ونشيد بالنتائج التي تحققت بالفعل في هذا الميدان. ويُعد إصلاح القطاع الاقتصادي عنصرا رئيسيا لتحقيق الرخاء في البوسنة والهرسك، ولا سيما بغرض إيجاد الوظائف وزيادة دخل الفرد. وهذا الأمر سيؤدي إلى إجراء تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة. وينبغي أن تولى الأولوية لبدء النشاط الاقتصادي من جديد وتحقيق تنمية مستدامة من خلال اعتماد إصلاحات هيكلية، في عمل الحكومة المقبلة. وتنفيذ هذه الإصلاحات شرط ضروري لمواصلة تقديم المساعدة المالية الدولية.

ويشمل أيضا نهج حكم القانون التعاون التام بين جميع الدول والأطراف في المنطقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وهذا يشكل متطلبا غير قابل للتفاوض من متطلبات القانون الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري توفير إمكانية الوصول إلى الشهود والمحفوظات.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مصرا على ضرورة تقديم كل من وجهت إليهم التهم إلى العدالة. ولا بد من وضع نهاية لإفلات الأشخاص الذين وجهت إليهم التهم بارتكاب شتى أعمال القتل الجماعي من العقاب. ولا بد من أن تبذل حكومة البوسنة والهرسك فضلا عن حكومتي الكيانين كليهما قصارى الجهود لمعرفة أماكن هؤلاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة الدولية لكي تحتجزهم.

وعلم الاتحاد الأوروبي مع بالغ القلق بخبر صادرات الأسلحة من البوسنة والهرسك إلى العراق عن طريق جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. هذا انتهاك للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ويتطلب ردا سريعا من سلطات البوسنة والهرسك على صعيدي الدولة والكيان على حد سواء. وتدل التحقيقات الجارية حاليا على ضرورة التعجيل بالإصلاحات في مجال الدفاع وتحويل الاختصاصات عن تصدير الأسلحة من الكيان إلى الدولة. ويمثل الالتزام الذي تعهدت به سلطات البوسنة والهرسك مؤخرا باتخاذ إجراء في هذا السياق خطوة إلى الأمام تتطلب تنفيذا فوريا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الأهمية الحاسمة لتحكم الدولة بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة التوصل إلى حل مستدام لقضية الأشخاص المشردين. ولقد حدث في السنوات الأخيرة تحسن مطرد في أعداد العائدين. وفي سنة ٢٠٠٢ وحدها عاد ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ نسمة من العائدين المسجلين، مما أسفر عن عدد إجمالي يقارب ٩٠٠ ٠٠٠ من العائدين. ولكن ما زال يتعين عمل الشيء الكثير بغية تهيئة مناخ ملائم للعائدين. ولذلك يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد إزاء العقبات المحلية التي تحول دون عودة المشردين ويحث جميع السلطات في البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزامها بمعالجة القضايا القانونية

والإدارية المعلقة في هذا الصدد. ويتسم بمنتهى الأهمية تخصيص سلطات البوسنة والهرسك الموارد الكافية لاستدامة عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد مددت حتى نهاية هذه السنة. لقد نجحت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الآن، أي بعد ٧ سنوات، في تنفيذ ولايتها في مجال إصلاح الشرطة وإعادة تشكيل هيكلها. وسيكفل تمديد ولاية البعثة تنظيم عملية انتقال مهام الشرطة إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي سوف تتولى مهامها في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بتوقيع اتفاق مركز القوات بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك في سراييفو في الشهر الماضي، مما يمكن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي من تولي مهامها بعد أن تنتهي بعثة الأمم المتحدة من أداء أعمالها.

وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الدولية الفاعلة في البوسنة والهرسك. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل، من خلال عملية الاستقرار والانتساب ومن خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، مع سلطات وشعب البوسنة والهرسك في مساعيهما لبناء مجتمع متعدد الأعراق يعمل على نحو جيد.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أسابيع قليلة فقط، استمع مجلس الأمن والدول الأعضاء المهتمة إلى إحاطة إعلامية مفتوحة عن التطورات السياسية الراهنة في البلد قدمها السيد بادي أشداون، الممثل السامي، والسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام.

لقد كانت الرسالة المشتركة الرئيسية التي قدماها واضحة المعالم بقدر كاف. فالبوسنة والهرسك لا تزال ماضية على المسار الصحيح. وربما توجد بعض العقبات على الطريق، إلا أن التوجه واضح.

إن الأسبوع القادم سيشهد اكتمال السنة السابعة على انتهاء الحرب في البوسنة. ومن الواضح أن تنظيم السلام أصعب من كسب الحرب. وحقيقة أننا جميعا – البوسنة والهرسك، إضافة إلى المجتمع الدولي – نجحنا في المضي قدما حتى هذا المدى في تنفيذ اتفاق دايتون – باريس للسلام دليل على مدى صلاحيته والنهج الواقعي المتبع لتنفيذه.

لقد ترسخت جذور السلام في البلد. وعاد زهاء مليون لاجئ إلى ديارهم؛ وتحقق تقدم ملموس في توطيد مؤسسات الدولة؛ وحدثت تغييرات إيجابية ملحوظة في المجال الاقتصادي؛ واستهلت عملية إصلاح شاملة للنظام القضائي؛ ويجري في الوقت الحاضر إصلاح الشرطة والقوات المسلحة؛ وانخفض عدد المهاجرين غير القانونيين؛ كما انخفض المعدل العام للجريمة.

بيد أن هذه القائمة من الأعمال الناجحة الملموسة أبعد ما تكون عن الشمول. ويمثل انضمام سراييفو مؤخرا إلى مجلس أوروبا دليلا على التغييرات المشجعة التي تحدث على أرض الواقع. ونعتقد أن مشاركة البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي هي الطريقة الوحيدة للتغلب في نهاية الأمر على نتائج الحرب.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية إلى الفائزين في الانتخابات العامة التي جرت بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر مفادها أن فوزهم يعني أولا وقبل كل شيء، تحمل مسؤولية إضافية عن إحراز تقدم في الإصلاحات. ونهنئ السلطات البوسنية على العمل المثير للإعجاب الذي قامت به لضمان أن تتسم الانتخابات بطابع الديمقراطية والحرية والنزاهة، ونشارك تلك الوفود التي تعتقد أن نتائج تلك الانتخابات تدل على الإرادة المتمثلة في تسريع وتيرة التحول السياسي والاقتصادي إلى حد كبير.

وينبغي للقادة المنتخبين حديثا أن يظهروا الآن بالممارسة استعدادهم لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

وفي سياق دولي أوسع نطاقا، تقتضي هذه المهمة اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الاستقرار الإقليمي. ويرحب بلدي ترحيبا حارا بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة الثلاثية الذي عقده رؤساء البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا وكرواتيا، في سراييفو، بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ويحيط علما مع الارتياح بتطوير التعاون النشط فيما بين تلك البلدان. ونشجع شركاءنا على مواصلة هذا الاتجاه الحيوي وتعزيزه.

وخطة الإصلاح الطموحة التي قدمها مؤخرا بادي أشداون ينبغي أن توفر للقادة البوسنيين رؤية واضحة للخطوات الملموسة التي ينبغي اتخاذها على الفور.

ويؤيد وفدي المهام الست ذات الأولوية التي حددها الممثل السامي من أجل القيام بالمزيد من الإصلاحات في الأشهر الستة المقبلة. ولا بد من أن يظل تعزيز حكم القانون والنهوض بالإصلاحات الاقتصادية عنصرين رئيسيين من عناصر استراتيجية إنعاش البوسنة والهرسك.

ونود أن نؤكد، إضافة إلى القضايا العاجلة الأخرى، على أهمية ضمان حقوق الأقليات الوطنية في البلد. فالجالية الأوكرانية هي رابع أكبر مجموعة عرقية في البوسنة والهرسك. وفي الوقت الحاضر، ثمة حاجة أخرى إلى تحسين أوضاع هذه الجالية من أجل تحقيق انتعاشها الوطني والثقافي.

ويناشد وفدي السلطات البوسنية مواصلة بذل جهودها لحماية حقوق الأقليات. ونأمل أيضا أن يصبح القانون الجديد المعني بالأقليات الوطنية في البوسنة والهرسك أداة عملية ومفيدة تسمح للأقليات بممارسة حقوقها وفقا للمعايير الأوروبية.

لقد أوشكت فترة سبع سنوات من عمر بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على الانتهاء. وأود، بالنيابة عن حكومة أوكرانيا، أن أثني على رجال البعثة ونسائها، تحت قيادة جاك بول كلاين، الممثل الخاص. ونشيد بالنتائج الإيجابية التي حققتها البعثة في مجالات إصلاح الشرطة، وإعادة تشكيل هيكلها، وبناء المؤسسات، وإقامة التعاون فيما بين قوات الشرطة.

ويأمل وفدي أن تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي للمتابعة بالتنفيذ الناجح للأهداف التي حددتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

إن عزم الاتحاد الأوروبي على تقديم إسهام بارز في تبسيط الوجود المدني ووجود الشرطة عموما في البوسنة والهرسك هو خطوة أساسية ينبغي أن تزيد التعجيل بالتغييرات الإيجابية في ذلك البلد.

وبعد أن أعربنا عن رغبتنا في المشاركة في عمليات إدارة الأزمات العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي وفي العمليات المتعلقة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية، بما في ذلك جوانبها العسكرية والمدنية، تؤكد حكومتي استعدادها للإسهام في بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

وأود في الختام أن أعرب عن دعم بلادي القوي للجهود المكثفة التي تبذلها البوسنة والهرسك لبناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر، مع احترام سيادة القانون وحقوق كل مواطن فيها. ونحن مازلنا ملتزمين بتحقيق هذه الأهداف ونعتزم أن نواصل مشاركتنا النشطة في الجهود الدولية لتحقيق السلم والاستقرار في ذلك البلد.

السيد بوزاي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر على التعقيب بإيجاز على النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي.

أود في البداية، أن أذكر هذه الهيئة بأن تركيا، التي هي أيضا بلد بلقاني، كانت دائما تشارك بشكل مباشر في الجهود الموجهة إلى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وكان تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين بلدان البلقان، وما زال، أكثر الطرق المجدية والمثمرة لتحقيق هذا الهدف. وما فتئت البوسنة والهرسك تتصدر قائمة شواغلنا، وذلك نظرا لتاريخنا المشترك والعلاقات التي تربطنا بذلك البلد.

وبوصف تركيا عضوا في الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام فهي تدعم بقوة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي حددتها تلك الهيئة. ومن ثم، فإن تعزيز مؤسسات الدولة ومتابعة الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا هي أولويات رئيسية لبلدي لدى استعراض الحالة في البوسنة والهرسك.

ونحن نلاحظ المنجزات الكبيرة في كل هذه المجالات، وكذلك التحديات الخطيرة الباقية، في الوقت الذي تتقدم فيه البوسنة نحو التكامل الأوروبي، الذي هو مصيرها. ولابد أن تستمر المصالحة بين مختلف سكان البوسنة والهرسك، التي هي شرط أساسي للاستقرار والتنمية المستدامين في البلد.

لقد سعت الحكومات السابقة إلى تحقيق هذه المصالحة من خلال الإصلاح السياسي والقضائي والاقتصادي. وللأسف، كانت تفتقر إلى برنامج متماسك ومتفق عليه بشكل جماعي في السعي إلى تحقيق هذه الإصلاحات. وكانت لذلك آثار سلبية على الحياة اليومية للبوسنيين، الذين أظهروا عدم ارتياحهم، وهو أمر مفهوم، من خلال انخفاض المشاركة في الانتخابات ومن خلال مستوى التصويت المعارض.

وفي هذا السياق، تدعم تركيا برنامج ''العدالة والوظائف'' التابع للممثل السامي، بادي أشدون، وهو برنامج حسن الصياغة لمتابعة تلك الإصلاحات. ونطالب ممثلي البوسنة المنتخبين حديثا بتشكيل حكومة بأسرع ما يمكن لاشتراكهم في هذا البرنامج. وينتظر الشعب البوسني ذلك، وكما أوحى لورد أشدون في تقريره الأخير إلى الأمين العام، فإن المجتمع الدولي سيحكم أيضا على الحكومات القادمة على مستوى الدولة والكيانات من خلال التزامها بالإصلاح. والرسالة الكامنة في التصويت المعارض واضحة: يريد البوسنيون الإصلاح.

إن أولويات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك هي العدالة ثم الوظائف، من خلال الإصلاح. وعلى أساس هذا التفهم، يوجه المجتمع الدولي جهوده إلى مجال جديد، حيث يشدد على سيادة القانون. إن هياكل السلطة الراسخة في مختلف الكانتونات والمدن والمؤسسات العامة هي من بين العقبات الأساسية أمام إرساء سيادة القانون في البوسنة. وينبغي للحكومات الجديدة على مستوى الدولة والكيانات أن تعمل بجدية للقضاء على هياكل القوة هذه وأن تتعاون تماما مع الوجود الدولي في البوسنة لتحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق، ينبغي للحكومة أن تنفذ الإصلاحات الاقتصادية بالكامل، فهي ستنشط الإنتاج المحلي والاستثمار الأجنبي، وأن تسعى إلى تنفيذ سياسات فعالة لجمع وتوليد العائدات الكافية. وهذا أمر حيوي بالنسبة لبُعد ''الوظائف'' في برنامج أشدون، وهو ضروري لإقناع المجتمع الدولي بأن مساعداته المالية ستُستخدم بكفاءة في إطار عملية الإصلاح.

إن إحدى العقبات الخطيرة التي تواجه العدالة وتوفير الوظائف في برنامج الإصلاح هي وضع الأشخاص الذين وُجِهت إليهم تهم بصفتهم مجرمي حرب. ونحن نرحب بأنه تم إلقاء القبض على عدد كبير منهم حتى الآن. ولكن لا يزال عدد كبير منهم فارا من العدالة. إننا بحاجة إلى تعاون

الحكومة في هذا الصدد. وتوجد حاجة إلى تعزيز الاحترام والثقة بين المجموعات العرقية من خلال تقديم رادوفان كارادجيتش وراتكو ميلاديتش إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فإنهما ما زالا يخيمان بشدة على الحياة السياسية والاقتصادية في البوسنة، وقد يهددان برنامج الإصلاح الشامل للممثل السامي.

إن عودة اللاجئين والمشردين داخليا هي المحك الحقيقي لاتفاقات دايتون. وتحسين الظروف الأمنية ووجود فكر سياسي أكثر تعاونا وتجاوبا، وهو الشيء الناقص في بعض المجالات، وكذلك تنفيذ قانون الملكية في كل أرجاء البلاد، قد تؤثر بشكل إيجابي على عمليات العودة. وحين أقول هذا، فأنا أعي تماما الحاجة الحيوية إلى نجاح الإصلاحات الاقتصادية في برنامج لورد أشدون من أجل تحقيق عدد كبير من العائدين.

وفي التصدي لتلك التحديات، أعتقد أنه ينبغي لنا في المستقبل ألا نمتنع عن الإشادة بالأطراف المتعاونة في البوسنة والهرسك. فسيدل ذلك على الدعم الدولي لهذه الأطراف وسيشجعها على الاستمرار في سلوك درب حكيم.

وأود أن أشدد على أن الفقرة الأخيرة من مشروع القرار A/57/L.15، المعنون ”الحالة في البوسنة والهرسك“، تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير شامل عن أنشطة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يغطي الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢. ونحن نتطلع إلى رؤية هذا التقرير، حيث أنه سيعطينا فرصة لاستعراض الدروس المستفادة وكذلك أفضل الممارسات من تجربة الأمم المتحدة في البوسنة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، للعمل الهائل الذي يقوم به هناك. ونأمل أن ترفع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي راية النجاح الذي حققته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ظل الإدارة القديرة للسيد كلاين.

لقد كانت الجسور في تاريخ البوسنة تعني أكثر مما قد توحي وظيفتها المادية. وقد أصبحت الآن رموزا للمصالحة، ويود السكان المكونون للبوسنة والهرسك أن تبقى هذه الجسور سليمة. وفي هذه المرحلة الهامة من الحياة السياسية البوسنية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتذكر أنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة البوسنيين على إعادة بناء الجسور القديمة الممتدة فوق الأنهار والقلوب. وهذه الجسور ليست مجرد هياكل مادية تمتد عبر أنهار نيريتفا والبوسنا وأونا ودرينا وسافا، بل الأهم من ذلك هو أنها جسور اجتماعية وسياسية واقتصادية. ولكي أكون أكثر دقة، فإن الإصلاحات الاقتصادية والقضائية وبناء مؤسسات الدولة وضمان العودة السريعة للاجئين والمشردين، ستكون الدعامة التي تعزز الجسور الحقيقية التي تصل بين قلوب وعقول الشعب البوسني.

السيدة أونجيانوفاتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): لا تزال كرواتيا تهتم بصورة أساسية بالتطورات الجارية في البوسنة والهرسك. وحقيقة أن الكرواتيين أحد الشعوب الثلاثة المؤسسة في البوسنة والهرسك ليس هو السبب الوحيد لاهتمامنا. فاستقرار البوسنة والهرسك له صلة مباشرة باستقرار كرواتيا نفسها و، علاوة على ذلك، ازدهارها. وشكل وطول حدود بلدنا مع البوسنة والهرسك وحده يدعم هذه الحجة. ويعتمد كلا البلدين اعتمادا كبيرا على الهياكل الأساسية للحركة في البلد الآخر، وهما شريكان هامان في التجارة. ولهذا من الواضح تماما السبب في أن حكومة بلدي تدعم بقوة الهدف المتمثل في أن تكون البوسنة مستقرة سياسيا، ودستوريا واقتصاديا ومعتمدة على نفسها.

ومن المشجع أن نرى معظم، إن لم يكن كل، الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة قد أعربت عن رغبتها في العيش في دولة مشتركة، والإسهام في ازدهارها. والأحزاب السياسية التي تملك أغلبية تأييد الناخبين تستحق أن تتاح لها فرصة لتبرهن على جدارتها بالثقة. وإذا هناك شيء يمكن أن يعتبر مثيرا للقلق، فربما يكون انخفاض نسبة الناخبين المشاركين. إذ لم يصوت إلا ٥٥ في المائة من الناخبين، وهو رقم مشابه لعدد الذين صوتوا في الانتخابات الرئاسية في صربيا. ومن المؤكد أن هذا دليل على الاستسلام للأمر الواقع والشعور بالإرهاق.

لقد ظلت كرواتيا لبعض الوقت تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى التناقض الرئيسي في البنية الدستورية للبوسنة والهرسك، أي وحدة البلد من جهة، وتقسيمه في الواقع، من الجهة الأخرى. لقد حاول اتفاق دايتون تحقيق المصالحة بين شعوب البوسنة والهرسك عن طريق التعهدات بإنشاء مؤسسات مشتركة، يتعين عليها، بدورها، تأمين المصالح الأساسية الخاصة بكل شعب من هذه الشعوب والمحافظة على قيم المجتمع المتعدد الأعراق. والتعهد بإزالة آثار التطهير العرقي، واستعادة التكوين الديموغرافي في فترة ما قبل الحرب، غذّى آمال الناس ورفع التوقعات.

وفي ذات الوقت لم يقدم اتفاق دايتون أي إرشاد بشأن كيفية التدبر للتناقض المفاهيمي الكامن في اتفاق السلام. فالكرواتيون، كونهم من أصغر الأمم المؤسسة، لا يستطيعون، مثل الأمتين المؤسستين الأخريين، الاعتماد على نفس العناصر لحماية هويتهم ومصالحهم، مثل الحجم والهوية المنفصلة. ولا يمكن للكرواتيين في البوسنة والهرسك أن يمنحوا ثقتهم إلا لنظام سياسي يضمن لهم المحافظة على هويتهم الوطنية والثقافية والدينية، ويمكنهم من أن يكونوا ممثلين حقا في كل المؤسسات المشتركة.

والترتيب الدستوري الحالي هو الذي أمكن أن توافق عليه كل الأطراف في الوقت الذي جرى التفاوض بشأنه. وعلى الرغم من أنه لم ينفذ تنفيذا كاملا، فقد خدم الغرض الأساسي لاتفاق السلام، ألا وهو إيقاف سفك الدماء. ويجب أن تستمر البنية الدستورية للبوسنة والهرسك في النمو والتطور مع ديناميات حياة البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك هو الطريق إلى أن تكون البوسنة والهرسك ديمقراطية ومعتمدة على نفسها. وكما لاحظ الممثل السامي بصورة صائبة في أحد أحاديثه الأخيرة، أن دايتون هي الأرضية وليست السقف.

والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحد الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق دايتون لدى التوقيع على الاتفاق. وقد تحقق تقدم رئيسي باعتقال سلوبودان ميلوسفيتش وبتوسيع الاتهامات التي وجهت إليه لتشمل الجرائم التي ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك. وستحقق الاتهامات العدالة للضحايا، وتفيد أيضا في تأسيس السجلات التاريخية فيما يتعلق بالأحداث التي جرت في يوغوسلافيا السابقة. وبالتالي، سيفيد هذا في نهاية المطاف المصالحة بين أهل المنطقة.

وبلهجة أكثر اكتئابا، إننا لا يمكن أن نقبل مطلقا أن يظل اثنان من أهم المتهمين المطلوب إلقاء القبض عليهم – السيدان كراديتش وميلاديتش – طليقي السراح حتى الآن. ونأمل مخلصين أن يكون وقتهم أخيرا قد أخذ في النفاد، وأن الذين يستطيعون القبض عليهم سيفعلون ذلك. ولا يمكن أن تكون البوسنة والهرسك قابلة للبقاء مع بقاء كراديتش وملاديتش طليقي السراح.

ما الذي ينبغي عمله لوضع البوسنة والهرسك بطريقة لا رجعة عنها على الطريق المؤدي إلى اكتساب صفة الدولة كعضو في الاتحاد الأوروبي، كما عبر ببلاغة عن ذلك مؤخرا

اللورد آشتون؟ والمقترحات التي قدمها مؤخرا الممثل السامي مؤسسة تأسيسا جيدا وتستحق النظر فيها بجدية. وبعض التدابير التي تستحق اهتمامنا تعزيز دور الدولة، والحد من تعقيد النظام الإداري وضمان وجود نظام يقوم على الجدارة في اختيار وتعيين موظفي الخدمة المدنية.

وقطعا ينبغي لنظام العدالة أن يكون من بين الأولويات والعديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تعاني الفساد، والبوسنة والهرسك ليست استثناء. والانتصار على هذه الأمراض سيهيئ الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وسيفيد البلد في الأجل الطويل.

ونأمل أيضا أن تجد السلطات في البوسنة والهرسك حوافز للشباب ليبقوا في البلد ولتجذب الذين يرغبون في العودة من الخارج. فالأفكار الجديدة، والابتكار والأذهان المفتوحة ليست سوى قلة من العديد من المنافع التي يأتي بها جيل الشباب.

ويمثل الحصول على عضوية مجلس أوروبا نقطة انطلاق جيدة للبوسنة والهرسك في العملية التي ينبغي أن تبلغ في نهاية المطاف ذروتها في عضوية الاتحاد الأوروبي. وسنبذل قصارى جهدنا لتقديم العون والمساعدة إلى البوسنة والهرسك، لأننا نحتاج إلى جار وشريك مستقر يمكن التعويل عليه في مستقبلنا الأوروبي المشترك.

السيد كيرت (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفينيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم للدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبما أني ظللت أشارك بنشاط في جهود المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك منذ البداية، أود أن أعرب عن بعض الآراء الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نعتبر مناقشة اليوم مناسبة هامة وملائمة لإعطاء زخم جديد للجهود الدولية الرامية إلى بناء البوسنة والهرسك بحيث تكون مزدهرة ومستقرة وذات توجه أوروبي. وتقف البوسنة والهرسك في مرحلة هامة من عملية توطيد دولتها. وينبغي لها أن تبدي باستمرار عزمها على إنشاء دولة أوروبية حديثة ذات حكومة فعالة، ومؤسسات مستقرة وارتفاع مستويات الحياة العامة.

وتواجه البوسنة والهرسك اليوم بعض المهام الشاقة: تعزيز حكم القانون، وتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة اللذين يحرفان طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على سلطات البوسنة والهرسك أن تعمل جاهدة وبمسؤولية معززة لمواجهة التحديات التي أمامها. ولا يتعين عليها أن تعمل جاهدة للوفاء بمتطلبات وتوقعات المجتمع الدولي فحسب، بل يتعين عليها أولا أن تفي بتوقعات شعوبها. ولا تزال هناك حاجة إلى المساعدة الدولية.

وتُظهر تجربة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك أن تقدما كبيرا قد أنجز بالفعل. وترحب سلوفينيا بالدور الفعال للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وترى أن استمرار الوجود الدولي في البوسنة والهرسك ضروري لتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي قبل سبع سنوات.

ومغادرة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ينبغي ألا تؤدي إلى تخفيض الدعم السياسي المقدم من المجتمع الدولي وتوفير الموارد. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية، أن تواصل تشجيع البوسنة والهرسك ومساعدتها على مواجهة التحديات المتبقية. وفي ذلك الصدد، تتسم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي التي ستتولى المهمة في البوسنة والهرسك في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بأهمية خاصة.

وينبغي لعملنا أن يهتم اهتماما شديدا بالناس واحتياجاتهم، وإيجاد جوانب التأثير التي تعزز الاستقرار

السياسي والسلم والأمن، وتنشط الإنعاش الاقتصادي. وتهتم سلوفينيا بإحلال السلام والاستقرار السياسي وكفاءة الأداء الاقتصادي في البوسنة والهرسك. وقد برهنا على ذلك الاهتمام من خلال التعاون الاقتصادي ودعمنا المستمر لإدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية.

وتشارك سلوفينيا بفعالية في عملية تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك. وكرواتيا بإنشائها الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام والمركز الإقليمي لرفاهة الأطفال، تسعى إلى الإسهام في تحسين الحياة اليومية للأشخاص العاديين الذين ما زالوا يتضررون من ميراث الحرب.

وتشارك سلوفينيا بنشاط في عملية الاستقرار في البوسنة والهرسك. وهي تريد من الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام، والمركز الإقليمي للرعاية النفسية الاجتماعية للأطفال، أن يُسهما في تخفيف الآلام اليومية التي يتعرض لها عامة الشعب الذين يتأثرون بتركة الحروب. وتشارك سلوفينيا بنشاط في حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، كما أنها من البلدان المشاركة بقوات في قوة الاستقرار.

وما برحنا نعتقد أن إحياء اقتصاد البوسنة والهرسك أمر حيوي للاستقرار والازدهار في البلد وفي المنطقة. وعلاوة على تحرير التجارة وتوفير بيئة مؤاتية للاستثمار فإن جهودنا ترمي إلى تحسين استغلال المهارات وطاقة الموارد البشرية المحلية وإلى تعظيم استخدام الموارد الطبيعية للبلد. ومن بين الأعمال الهامة التي تواجه المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك هذه الأيام إيجاد الوظائف وتوليد الحوافز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع المهرة على البقاء في بلدهم الأم. وظلت سلوفينيا في السنوات الأخيرة أحد أكبر المستثمرين الأجانب في البوسنة والهرسك، وهي تواصل الدعوة القوية للتعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك على كل المستويات.

ونحن نؤيد بشدة الجهود التي يبذلها الممثل السامي في سبيل تعزيز القانون وإقامة نظام قضائي متين. وكانت سلوفينيا من أقوى مؤيدي عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا مما يتيح لها فرصا طيبة لممارسة سيادة القانون. فاندماجها في الهياكل الأوروبية يوفّر لها ضمانا بتعزيز الديمقراطية والاستقرار من كل النواحي في البلد والمنطقة برمتها.

وختاما، أؤكد مشاطرة سلوفينيا الرأي الذي أعرب عنه الممثل السامي، بادي أشداون في الشهر الماضي أمام مجلس الأمن، وهو أن نتيجة الانتخابات الأخيرة جاءت دعوة إلى التغيير. ويتعين أن تتحول دعوة شعب البوسنة والهرسك إلى مشاركتهم الكاملة في عملية توطيد أركان دولتهم على أساس المعايير الأوروبية وهي صلاح الحكم والسياسات الاقتصادية المحلية السليمة الداعمة للنمو والتنمية. فينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في سبيل مواصلة دعم مساعي شعب البوسنة والهرسك للاضطلاع بكامل المسؤولية عن مستقبلهم. وسلوفينيا مصممة على استمرار مشاركتها النشطة في تلك الجهود.

السيد هانيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشيد اليابان كثيرا بالبوسنة والهرسك لما حققته من إنجازات في تنفيذ عملية السلام على مدار العام المنصرم، ومن ذلك قبولها في عضوية مجلس أوروبا، وتعديل دستور الكيانين ليكفل المساواة بين الفئات الإثنية الثلاث وإجراء انتخابات بتنظيم ذاتي. كذلك نقدر جهود الممثل السامي، السيد بادي أشداون، وأعضاء مجلس إحلال السلام وكل من شاركوا في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفي قوة الاستقرار، وسائر المنظمات ذات الصلة. ونسلم في الوقت نفسه بأن العمل المتبقي كثير إلى أن يأتي اليوم الذي تقف فيه البوسنة والهرسك على قدميها دون مشاركة من المجتمع الدولي.

فقد كانت الانتخابات العامة في الشهر الماضي أول انتخابات يجريها شعب البوسنة والهرسك منذ انتهاء الصراع في عام ١٩٩٥، وجاءت بذلك علامة هامة في عملية إحلال السلام. ونظرا لأهمية الانتخابات فقد أرسلت حكومة اليابان مراقبين للمشاركة في فريق الرصد التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كذلك قدمنا الدعم لمشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يهدف إلى إذكاء وعي شعب البوسنة والهرسك بأهمية الانتخابات.

ومما يشجع اليابان أن الانتخابات العامة جرت بسلاسة وجاءت متفقة بقدر كبير مع المعايير الدولية، ومدة الأعضاء المنتخبين هي أربع سنوات. وسوف تكون لها أهمية حاسمة في عملية إحلال السلام. واليابان تتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة، وتوليها مهامها في أقرب وقت كي تضطلع بمسؤوليتها عن مستقبل البلد، وتبذل قصارى جهدها لمواصلة عملية إحلال السلام، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ومن المهم بصفة خاصة أن يلتزم المنتخبون، على سبيل الأولوية، بالعمل معا لإجراء الإصلاحات الضرورية لإرساء سيادة القانون وإيجاد فرص العمل وفق ما دعا إليه الممثل السامي. كذلك ينتظر منهم أن يتصدوا للعناصر الستة لبرنامج الإصلاح التي بينها السيد أشداون في الشهر الماضي. كذلك فمن القضايا التي تتطلب اهتمامهم العاجل قضيتا الفساد والجريمة المنظمة.

ومن الضروري أن تتعاون الحكومة الجديدة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وندعو المنتخبين الجدد وسائر الأطراف المعنية إلى الدعم الكامل لأنشطة المحكمة وتسليم كل المتهمين. ونحث البوسنة والهرسك على إعادة هيكلة النظام القضائي برمته وتنمية القدرة الوطنية على ملاحقة المجرمين الأقل خطورة.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فاليابان تلاحظ مع الارتياح أن البعثة أحرزت تقدما محمودا في مجال إصلاح الشرطة ومراقبة الحدود وإعادة أفراد فئات الأقليات، وأنها الآن في المراحل الأخيرة من تنفيذ ولاياتها الأساسية. وهذا في الواقع مثل رائع على النجاح في استراتيجية خروج عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن دواعي سرور اليابان أن التحضيرات لنقل المسؤولية من البعثة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي تسير سيرا طبيعيا.

واليابان ما فتئت عضوا نشطا في المجلس التوجيهي التابع لمجلس إحلال السلام. وقد تعهدنا بتبرع بنحو ٥٠٠ مليون دولار للمساعدة في تعمير البوسنة والهرسك في شتى المجالات بما فيها النقل والغذاء والخدمات الطبية والتعليم وإزالة الألغام وعودة اللاجئين، وننفذ هذا التعهد باطراد. وسوف تواصل اليابان، بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي، دعمها الأكيد لعملية إحلال السلام إيمانا منها بأن استقرار وازدهار البوسنة والهرسك ضروريان للسلام ولتنمية جنوب شرق أوروبا برمته.

إنني أختتم كلمتي، ويسرني أن أعرب عن تأييد اليابان لمشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/57/L.15/Rev.1.

السيد صاهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): تدور هذه المناقشة بين حدثين هامين في البوسنة والهرسك. ففي بداية تشرين الأول/أكتوبر أجريت أول انتخابات عامة منظمة محليا. وفي نهاية الشهر المقبل تكمل الأمم المتحدة ولايتها هنالك ويستعاض عنها ببعثة الاتحاد الأوروبي. ويشهد الحدثان على التطورات الإيجابية الشاملة في البوسنة والهرسك منذ مناقشة العام الماضي في الجمعية العامة.

ويقر وفدي بأهمية إسهام بعثة الأمم المتحدة الحالية في البوسنة والهرسك في الاستقرار في البوسنة والهرسك ومن ثم في المنطقة بأسرها. ونحن نتطلع إلى انتقال سلس إلى بعثة الاتحاد الأوروبي، ونعرب عن ثقتنا في مشاركتها البناءة بالقدر نفسه في المستقبل.

ومن بين أولى الأولويات في سياسة يوغوسلافيا الخارجية التعاون وإقامة علاقات مستقرة وودية مع البوسنة والهرسك. ويسرني أن أقول إنه قد أحرز على مدى العام الماضي تقدم هام على الصعيدين الثنائي والإقليمي في سبيل تحقيق تلك الأهداف فبلداننا يقيمان حوارا منتظما بشأن القضايا ذات المصلحة المتبادلة، وتُرى الآن نتائجه الملموسة.

اجتمع مجلس التعاون بين الولايات في وقت سابق من هذه السنة في بلغراد على أعلى مستوى سياسي. وقام عدد من المسؤولين الوزاريين وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى بزيارات رسمية متبادلة. وأود أن أؤكد بصفة خاصة على أهمية الاجتماع الذي عقده رؤساء دول البوسنة والهرسك وكرواتيا ويوغسلافيا في تموز/يوليه في سراييفو. ونتوقع عقد مؤتمر قمة آخر مماثل في المستقبل.

واسمحوا لي أن أسوق أيضا عددا قليلا من الأمثلة الملموسة على الاتجاه التصاعدي الذي يتسم به تعاوننا. إن المفاوضات بشأن تحديد الحدود بين البلدين آخذة في التطور وتم تحديد ما يزيد على نسبة ٥٠ في المائة من خط الحدود. وإضافة إلى اتفاق التجارة الحرة، وقع بلدانا مؤخرا على اتفاق بشأن المواطنة المزدوجة من شأنه أن يسهل إلى حد كبير ممارسة المواطنين لحقوقهم على جانبي الحدود. وتهدف هذه الاتفاقات، إضافة إلى النظام الحالي لعدم اشتراط الحصول على تأشيرة، إلى ضمان تدفق الأشخاص والسلع بحرية عبر حدودنا. وتم أيضا التوقيع على اتفاقات بشأن النقل البري والتأمين الاجتماعي، وفي الوقت الحاضر تجري الأعمال التحضيرية بشأن عدة اتفاقات ثنائية أخرى.

وأقيم هذا التعاون النشط على أساس الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وفي إطار اتفاق دايتون/باريس. ولا تزال يوغوسلافيا ملتزمة تماما بتنفيذ الاتفاق وتنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

ويشترك بلداننا أيضا في بذل جهود مكثفة لتحقيق الاستقرار والتعاون في إطار المنظمات الإقليمية ولا سيما في إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا وعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، التي تترأسها يوغوسلافيا في الوقت الراهن. وهذه المحافل لها أهمية خاصة فيما يتعلق بتحديد التوجه لتنفيذ الأهداف المشتركة على الصعيد الإقليمي، من قبيل تعزيز الديمقراطية وحكم القانون وتطوير الاقتصاد السوقي، واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وبالرغم، حسبما ذكرت، من أنه قد تحقق الشيء الكثير فيما يتعلق بتطبيع وتحسين العلاقات بين يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير للتغلب على التراث الصعب الذي خلفته فترة التسعينات من القرن الماضي. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع قدما للتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك الجديدة. وثمة قضية تتطلب الاهتمام بصفة خاصة. بالرغم من أنه قد تم تسجيل عودة زهاء ٦٠ ٠٠٠ من العائدين إلى البوسنة والهرسك وفيها في سنة ٢٠٠٢، ما زال يوجد في بلدي زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين. وواضح أن من الضروري بذل المزيد من الجهود المشتركة، على الصعيدين الثنائي والإقليمي، على حد سواء، للإسراع بعملية العودة.

وأخيرا، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها اللورد اشداون، الممثل السامي، بصدد التعجيل بعملية إصلاح وبناء

المؤسسات في البوسنة والهرسك. ونؤيد الرأي القائل بأن هذه هي أفضل طريقة لتمكين مواطني البوسنة والهرسك من تحمل المسؤولية عن بلدهم بأنفسهم، عن طريق ممثليهم المنتخبين. وبلدي على استعداد للتعاون على أكمل وجه في سياق الإطار الإقليمي وكشريك إقليمي في السعي من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.15/Rev.1. ويتعين عليّ أن أبلغ الجمعية العامة بأن الولايات المتحدة الأمريكية انضمت إلى البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.15/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار *A/57/L.15/Rev.1* (القرار ٥٧/١٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية.

تقريرا الأمين العام (A/57/384 و A/57/584)

مذكرة من الأمين العام (A/57/336)

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ إبرام اتفاقات السلام في غواتيمالا، دعمت النرويج بنشاط تنفيذ العملية. وسنواصل القيام بذلك في السنة القادمة أيضا. ومنذ آخر اجتماع للفريق الاستشاري الذي عقد في واشنطن في شباط/فبراير، تم إحراز تقدم هام في بعض المجالات ولكننا لا نعتقد بأنه قد تم الإسراع حقا بتنفيذ اتفاقات السلام.

وحسبما أشار الأمين العام في تقريره، من الواضح أنه قد حدث ارتداد في بعض المجالات كما أن احترام حقوق الإنسان بقدر أكبر الذي كان واضحا بعد وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٦ قد تدهور خلال السنة الماضية. والانتهاكات والمضايقات التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان لا تزال مستمرة، وكما يفيد التقرير، فقد زادت الانتهاكات التي يرتكبها أعضاء الشرطة، ولا تزال توجد، فيما يبدو، أشباح الماضي، في شكل مجموعات غير شرعية وهياكل سرية. وهذا يبعث على القلق، ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى أن تتخذ الحكومة المزيد من الإجراءات الحاسمة. ونتفق أيضا مع الأمين العام في الشعور بالقلق خشية أن يؤدي الركود في تنفيذ اتفاقات السلام، إضافة إلى التدهور في مجالات أخرى، إلى تقويض التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٦. ويحدونا أمل كبير في أن تبذل الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني قصارى جهدها لمواصلة تنفيذ الاتفاقات فضلا عن النقاط التسع التي خلص إليها اجتماع واشنطن في شباط/فبراير. ونتطلع قدما إلى الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري، والذي نأمل في أن يعقد في غواتمالا في آذار/مارس ٢٠٠٣.

ويأتي جزء من دعمنا لعملية السلام من خلال المساهمات للإبقاء على وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ونؤيد تمديد بقاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا خلال عام ٢٠٠٣. ومما يؤسف له، أن النهاية المزمعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تتزامن مع تغيير الحكومة الغواتيمالية عقب الانتخابات المقرر إجراؤها في خريف سنة ٢٠٠٣. وثمة شك في إمكانية إنشاء آليات

ملائمة لتضطلع بالمهام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا قبل ذلك الوقت. وترى حكومتي أن من الأهمية بمكان ألا يترك تنفيذ العملية ليتم ذاتيا في هذه الفترة الحرجة. ولذلك تؤيد النرويج تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، في شكل وجود محدود، لفترة سنة أخرى حتى نهاية ٢٠٠٤. وينبغي أن ينصب تركيز هذا الوجود المحدود على حقوق الإنسان، وحقوق السكان الأصليين ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي. بيد أن من الأهمية القصوى بمكان أنه يتعين على السلطات الغواتيمالية أن تنشئ في أسرع وقت ممكن الآليات التي يكون بمقدورها أن تتسلم مقاليد الأمور من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

لقد تفشى الفساد في كثير من بلدان أمريكا الوسطى منذ فترة طويلة، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل أي محاولة للتنمية. ولذلك، فإننا نلاحظ باهتمام كبير الكفاح الجاري حاليا ضد الفساد في هذه البلدان، ولا سيما في نيكاراغوا.

وأخيرا، نهنئ مُيسري العملية المتعلقة بالنزاع بشأن الحدود فيما بين غواتيمالا وبليز. ويحدونا الأمل في أن تسفر الاقتراحات التي قدمها الميسرون عن التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة لهذه القضية.

السيد موسباي (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للأمين العام على تقريره الممتاز الذي يتصف بنفاذ البصيرة عن الوضع القائم في أمريكا الوسطى، وهو يوفر ركيزة متينة لمناقشة اليوم المدرجة في هذا البند من جدول الأعمال.

ويشكل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى شراكة قوية ترتكز على مبادئ أساسية وآمال متشاطرة بمستقبل أفضل. ويود الاتحاد الأوروبي أن يواصل تطوير هذه الشراكة بغية تحقيق تقدم وسلام دائم في المنطقة، يقوم على المبادئ الديمقراطية للسلام والحرية والتنمية.

وأمور كثيرة تغيرت في أمريكا الوسطى في السنوات العشرين تقريبا منذ أن ناقشنا للمرة الأولى هذا البند من جدول الأعمال. فقد سادت الديمقراطية. وحسمت الصراعات. وسمح بتحقيق التقدم والتنمية وازدهارهما في المنطقة. ولكن، بالرغم من الخطوات الهامة التي اتخذت، ما برح خطر الانتكاسات الفادحة في العملية الديمقراطية قائما. وما زلنا نشهد الظلال المديدة للصراعات الداخلية وصعوبات الانتقال إلى أنظمة التعددية الديمقراطية وتحديات التنمية العادلة والمستدامة. وهذه العقبات ما زالت تعيق مسار السلام والحرية والازدهار الاقتصادي الدائم في المنطقة.

ويجب أن تواجه أمريكا الوسطى المشاكل الصعبة في المنطقة بغية تعزيز التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن. ولا بد من إجراء الإصلاحات ومن توفر الشجاعة لتنفيذها، لمكافحة مظاهر الإجحاف الاجتماعي والبطالة والفقر. وإلا، ستزيد هذه المشاكل حدة التوتر والصراع السياسيين.

لقد التزم الاتحاد الأوروبي دائما بتنمية أمريكا الوسطى. ومن خلال اتفاق التعاون الإطاري، وخطة عمل الجماعة لإعادة إعمار أمريكا الوسطى، تجسد هذا الالتزام بأعمال وأنشطة واقعية. وتركزت جهودنا على التكامل الإقليمي وعلى قطاعات مثل الصحة والتعليم وحماية البيئة.

ومنذ عام ١٩٨٤، تم إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى، في حوار سان خوسيه. وقد اجتمع وزراء من منطقتينا في المؤتمر الوزاري الثامن عشر لحوار سان خوسيه الذي انعقد في أيار/مايو من هذه السنة. وفي المؤتمر أكد الوزراء التزامهم بتعزيز الأنظمة الديمقراطية، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية أوثق وتعزيز التنمية الإنسانية. وأكدوا أيضا مجددا التزامهم بالتسوية السلمية للنزاعات وفقا للقانون الدولي.

وبناء على هذه الالتزامات، اتفقنا على الانتقال بحوارنا القائم بين المنطقتين إلى مرحلة جديدة تتمثل في علاقات أكثر دينامية وأهمية. وكان هذا قرارا نعتقد أنه سيعود بالفائدة على الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى على حد سواء.

وشهد الاتحاد الأوروبي هذا العام، بأشد قلق، تدهور وضع حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومما يثير قلقا خاصا، التزايد الخطر للتهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وإننا ندين هذه الأعمال بأشد لهجة يمكن بها إدانتها. ويقع على عاتق السلطات الغواتيمالية بوضوح واجب حماية أولئك المستهدفين، وإحالة المسؤولين إلى القضاء. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب الواسع النطاق في غواتيمالا.

إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا عملت بشكل رائع جدا في تعزيز إنجازات اتفاق السلام. ويأخذ الاتحاد الأوروبي علما بعزم الأمين العام على مباشرة المشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة فيما يتعلق بطلب حكومة غواتيمالا مدّ ولاية البعثة حتى عام ٢٠٠٤. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية أن تنجز البعثة مهامها في مجال حقوق الإنسان قبل تسليم ولايتها تدريجيا إلى السلطات الوطنية المستقلة في غواتيمالا، مع مراعاة ”الروزنامة“ السياسية لغواتيمالا في عام ٢٠٠٣. ونعتقد أن مؤسسة أمين المظالم يمكن أن تؤدي دورا هاما عند تسليم البعثة مهامها. وننوي توفير الدعم اللازم تحقيقا لتلك الغاية.

ويجب أن تفي حكومة غواتيمالا وبرلمانها بمسؤوليتهما، وفقا لعملية السلام، إذا كان للعملية الديمقراطية أن تنجح. وهذا يتضمن التنفيذ الكامل للميثاق الضريبي وكفالة الشفافية في الإنفاق العام وتكثيف مكافحة الفساد. ويجب أن تباشر غواتيمالا إصلاحات الأراضي وكفالة احترام حقوق السكان الأصليين ووضع وكالات استخبارات الدولة تحت السلطة المدنية. وهذه الخطوات مهمة لإعادة تنشيط عملية السلام. ويأمل الاتحاد الأوروبي، تماما مثل شعب غواتيمالا، أن تحقق غواتيمالا مستقبلا سلميا مزدهرا.

ونعتقد أن التكامل السياسي والاقتصادي مهم بشكل رئيسي لمستقبل التنمية في أمريكا الوسطى. فالتكامل الإقليمي الناجح يؤدي إلى تكامل ناجح في الاقتصاد العالمي بأسره. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بصدق العمل الهام الذي يضطلع به نظام التكامل في أمريكا الوسطى. وإن الاتجار بالمخدرات وزيادة معدلات الإجرام وهجرة اليد العاملة داخل المنطقة تشكل أمثلة عن التحديات الإقليمية التي يتعين على بلدان أمريكا الوسطى أن تواجهها متحدة بغية تخطيها.

وفي إطار التكامل السياسي، يسر الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى التقدم المحرز لإيجاد حل عادل ومنصف ونهائي للنزاع على الحدود بين بليز وغواتيمالا. ونأمل أن تفتح تسوية النزاع عهدا جديدا من التفاهم والتعاون والصداقة بين البلدين وأن تصبح مصدر إلهام لسائر البلدان في المنطقة. ويقر الاتحاد الأوروبي بأهمية منظمة الدول الأمريكية في تسهيل الاتفاق بين بليز وغواتيمالا، ونؤكد مجددا دعمنا

لمبادرات منظمة الدول الأمريكية لتسوية النزاعات التي ما زالت قائمة في المنطقة. وتستحق هذه المبادرات تشجيعنا الكامل لها.

إن نيكاراغوا تتغير، وقد اتخذت خطوات مهمة لضمان أن يحصل مواطنوها على مستقبل أفضل وأكثر أمانا. وإننا نؤيد تأييدا كاملا جهود الرئيس بولانيوس الرامية إلى وضع معايير أخلاقية في الحياة العامة، ومكافحة آفة الفساد وتحديث اقتصاد نيكاراغوا وترشيده.

وإن الإصلاحات التي تؤيدها الحكومة أساسية بغية تعزيز حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية. ووفقا لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي مؤسسات أخرى تابعة للدولة في نيكاراغوا على التعاون مع الرئيس بولانيوس في جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهه.

ولقد انضممنا هذه السنة، إلى شعب السلفادور في احتفاله بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقات السلام. ويود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ السلفادور بهذه الذكرى الهامة التي وضعت حدا لاثنتي عشرة سنة مأساوية من الصراع في ذلك البلد. وقد وضع الاتفاق مثالا موجها لكيفية التوصل إلى حلول سياسية سلمية لمصلحة الشعب وتحقيقا للسلام والاستقرار في أمريكا الوسطى.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يثني على السلفادور على تعيين أمين مظالم جديد – أو في الواقع أمينة مظالم – لمكتب أمين المظالم الوطني. وإن مؤسسة أمين المظالم تضطلع بدور رئيسي في حماية حقوق القطاعات السكانية الضعيفة والمهمشة، مثل الفقراء والسكان الأصليين. ولذلك، يطري الاتحاد الأوروبي على عمل مؤسسات أمين المظالم في أمريكا الوسطى. فهي الحارسة التي لا غنى عنها للديمقراطية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ويؤيد الجهود التي تبذلها حكومة هندوراس الجديدة، برئاسة الرئيس مادورو لمواجهة المشاكل المتعلقة بالفقر والفساد والتفكك الاجتماعي التي تتحدى الديمقراطية الناضجة في ذلك البلد. ولكن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق تجاه العنف الجاري، وكذلك تجاه التزايد في الآونة الأخيرة في انتهاكات حقوق الإنسان. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تدابير حكومية أقوى لحماية حكم القانون والمحافظة عليه وفقا لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني. كذلك تشكل مسألة ارتفاع عدد جرائم قتل الأطفال والشباب مصدر قلق كبير للاتحاد. لذلك يدعو الاتحاد حكومة هندوراس، برئاسة الرئيس مادورو، إلى أن تبذل مزيدا من الجهود لمعالجة الوضع المزعج.

ويراقب الاتحاد الأوروبي عن كثب الوضع القائم في أمريكا الوسطى. وتشكل شراكتنا شراكة احترام متبادل، ونود تعزيز تعاوننا السياسي والاقتصادي في المستقبل. وإن تعزيز الديمقراطية ومكافحة مظاهر الإجحاف الاجتماعي وتعزيز حكومة كفؤة وحماية حقوق الإنسان تترافق مع السلام والتنمية المستدامة وتهيئة ظروف مؤاتية للأسواق والتجارة. هذه طموحات نتشاطرها مع شعوب أمريكا الوسطى.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): صباح يوم الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ستستمع الجمعية العامة إلى بقية المتكلمين بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال ”الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية“، وستنظر أيضا في البند ١٦٧ من جدول الأعمال ”منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية“.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.